السهل
في أساسيات البحث في القانون

أ. د. يحيى قاسم علي سهل
أستاذ القانون العام
جامعتي عدن وأبين

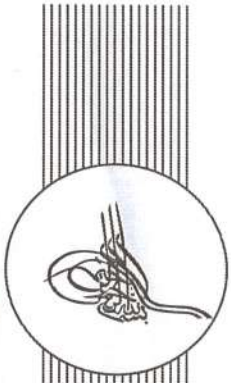

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

© يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بأي طريقة من طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.

رقم الإيداع في الهيئة العامة للكتاب

١٣٧٠

حقوق الطبع محفوظة

Dubai Press

عدن :777997433-777474837

إهداء

إلى الفقيد معاذ يحيى سهل

في ذكرى روحه الطاهرة

٢٠١٩ - ٢٠٢٣

المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول: مفهوم البحث العلمي القانوني وأهميته وأنواعه	٩
المبحث الأول: تعريف البحث العلمي القانوني	٩
المطلب الأول: تعريف العلم أنواعه	٩
الفرع الأول: تعريف العلم	١٠
الفرع الثاني: أهداف العلم	١٢
المطلب الثاني: مفهوم البحث العلمي القانوني	١٣
الفرع الأول: تعريف البحث	١٣
الفرع الثاني: تعريف البحث العلمي القانوني وغايته وأهدافه	١٤
الفرع الثالث: تعريف البحث العلمي القانوني	١٦
المبحث الثاني: أهمية البحث العلمي القانوني	١٨
المبحث الثالث: أنواع البحث العلمي القانوني	١٩
المطلب الأول: البحوث الموجهة	١٩
أولا: البحث التدريبي أو الصفي	٢٠
ثانيا: بحث الماجستير	٢٠
ثالثا: بحث الدكتوراه	٢٢
المطلب الثاني: البحوث غير الموجهة (البحوث الحرة)	٢٤
الفصل الثاني: مناهج البحث القانوني	٢٥
المبحث الأول: المنهج التأصيلي	٢٦
المبحث الثاني: المنهج التحليلي	٢٩
المبحث الثالث: المنهج التاريخي	٣١
المبحث الرابع: المنهج المقارن	٣٤
المبحث الرابع: المنهج الوصفي	٣٧

الفصل الثالث: عوامل نجاح البحث العلمي القانوني ٣٩

المبحث الأول: عوامل نجاح البحث العلمي التي ترجع إلى الباحث ٤٠

المبحث الثاني: المشرف ٤٣

المبحث الثالث: موضوع البحث ٤٦

الفصل الرابع: مصادر البحث العلمي القانوني ٦١

المبحث الأول: تحديد مصادر ومراجع البحث العلمي القانوني ٦٢

المبحث الثاني: كيفية الحصول على المصادر والمراجع ٦٩

المطلب الأول: جمع المادة العلمية ٦٩

المطلب الثاني: طرق الحصول على المصادر والمراجع ٧١

المبحث الثالث: قراءة المصادر والمراجع وتدوين المعلومات ٨١

المطلب الأول: قراءة المصادر والمراجع ٨١

المطلب الثاني: تدوين المعلومات ٨٣

الفصل الخامس: كتابة البحث العلمي القانوني ٨٩

المبحث الأول: ضوابط كتابة البحث العلمي القانوني ٩٠

المبحث الثاني: الاقتباس ٩٦

المبحث الثالث: توثيق المعلومات ١٠٠

الفصل السادس: إخراج البحث العلمي ١٠٧

المبحث الأول: مرحلة كتابة البحث ١٠٧

المطلب الأول: المسودة الأولى ١٠٨

المطلب الثاني: المسودة الثانية ١٠٩

المبحث الثاني: الشكل النهائي للبحث ١١١

المصادر والمراجع ١١٧

قائمة كتب المؤلف ١١٩

مقدمة

يسرني أن أقدم للباحثين والمختصين في مجال علم القانون، كتاب (السهل في أساسيات البحث في القانون) بوصفه واحدا من سلسلة السهل القانونية[1].

والكتاب بعيد عن مجال تخصصي أي القانون العام، لكن ذلك لا يمنع من المحاولة في تقديم ما يفيد الباحثون وطلاب الدراسات العليا في كليات القانون.

والمؤسف أن مساق مناهج البحث العلمي، كمساق دراسي غير موجود في برامج التدريس في بعض كليات القانون في اليمن، علماً أن كلية الحقوق جامعة عدن، وضعته في برامج الدراسة منذ سنوات سابقة.

وتأسيسا لما سبق، يواجه طلاب الماجستير العديد من الصعوبات، لعدم إطلاعهم على أصول البحث العلمي. وقد التمست ذلك في تجربتي في الاشراف على العديد من الرسائل وكذلك مناقشتي لعدة اطروحات دكتوراه وإشرافي عليها، في كلية الحقوق جامعة عدن، وكذلك جامعة تعز. ويرجع ذلك إلى عدم اعتماد (مناهج البحث العلمي) كمقرر دراسي لطالب البكالوريوس كما سبق وذكرت. ضف لذلك غياب المراجع في هذا الشأن وبالذات المراجع المتعلقة بالبحث العلمي القانوني.

وأشير بهذا الصدد إلى أن المكتبة اليمنية لا يوجد فيها من مراجع منهج البحث العلمي، إلا الآتي:

أحمد قائد الصايدي، منهج البحث التاريخي، ١٩٩١.

د. فؤاد راشد عبده، أسس البحث العلمي وتطبيقاتها في البحوث العلمية الإدارية، ٢٠٠٤.

---

(١) انظر الموقع الالكتروني (mysahl.me) ستجد كل كتب سلسلة السهل القانونية وغيرها.

د. محمد إبراهيم الصائغ، مهارات إعداد وإنجازات الأبحاث العلمية التربوية والرسائل الجامعية، ٢٠٠٧.

ذلك بالنسبة للمراجع والمصادر اليمنية، أما بشأن المراجع العربية المتوفرة في مكتبة جامعة عدن، فثمة مراجع في مناهج البحث العلمي لا بأس بها، لكن مناهج البحث العلمي القانوني، لم أعثر إلا على مرجع قديم للأستاذ الدكتور عبد القادر الشيخلي وذلك في مكتبة كلية الحقوق.

ويجب التوضيح إلى أن مناهج البحث في القانون كموضوع علمي، يختلف عن غيره من مناهج البحث العلمي، في تعدد مصادر ومراجع الباحث القانوني، والمتمثلة في نصوص القوانين، وأحكام القضاء، وكتب الفقه والقرآن الكريم.

وإزاء كل ما تقدم، شرعت في المحاولة في إعداد هذا الكتاب بطريقة بسيطة وسهلة وموجزة ومكثفة تيسيرا للباحثين، وزادا لهم للسير في دروب البحث العلمي القانوني.

وقد وضعت خطة الكتاب على النحو الآتي:

الفصل الأول: مفهوم البحث العلمي القانوني وأهميته وأنواعه.

الفصل الثاني: مفهوم البحث القانوني.

الفصل الثالث: عوامل نجاح البحث العلمي القانوني.

الفصل الرابع: مصادر البحث العلمي القانوني.

الفصل الخامس: كيفية كتابة البحث العلمي القانوني.

الفصل السادس: إخراج البحث العلمي القانوني

الفصل الأول

مفهوم البحث العلمي القانوني وأهميته وأنواعه

سندرس في هذا الفصل تعريف البحث العلمي القانوني، وأهمية البحث العلمي القانوني، وأنواع البحث العلمي القانوني. ونخصص للموضوعات الثلاثة السالفة المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف البحث العلمي القانوني.

المبحث الثاني: أهمية البحث العلمي القانوني.

المبحث الثالث: أنواع البحث العلمي القانوني.

المبحث الأول

تعريف البحث العلمي القانوني

ويقتضي تعريف البحث العلمي القانوني، تعريف العلم وأهدافه وذلك في المطلب الأول، وتعريف البحث العلمي القانوني وذلك في المطلب الثاني على النحو الآتي:

المطلب الأول

تعريف العلم وأهدافه

وسوف نبحث في تعريف العلم في الفرع الأول، ونبين أهداف العلم في الفرع الثاني.

الفرع الأول

تعريف العلم

العلم في اللغة مصدر لكلمة عَلِمَ، وعَلِمَ الشيء أي عرفه، وعَلِمَ الشيء علما أي عرفه، ورجل عَلَّامة أي شديد العلم، والعلم: اسم يقصد به في اللغة العربية: إدراك الشيء بحقيقته.(١)

ويورد قاموس وبيستر الجديد تعريفين للعلم هما:(٢)

- العلم هو المعرفة المنسقة Systematized knowledge التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تتم دراسته.
- العلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة، خصوصا ذلك الفرع المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض.

ويقرر كارل بيرسول (أن ميدان العلم غير محدد.. فمادته لا نهاية لها، كل مجموعة من الظواهر الطبيعية، كل طور من أطوار الحياة الاجتماعية، كل مرحلة من مراحل التطور القديم أو الحديث... كل ذلك يعتبر مادة للعلم).(٣)

وتدور جلُّ محاولات تحديد مفهوم العلم وتعريفه حول حقيقة أن العلم هو: (جزء من المعرفة، تتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة

---

(١) انظر السيد عبد الحميد فودة، أصول وإعداد وصياغة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٥.

(٢) نقلا عن د. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص١٩.

(٣) أشار إليه د. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص١٩.

والمصنفة، والطرق والمناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة يقينية).[١]

وبتعبير قانوني أن العلم يشمل الموضوع والحقيقة، ويشمل الإجراءات التي توصلنا إلى الحقيقة، فهو يقابل القانون المدني الذي يتناول موضوع الحق، وقانون الإجراءات المدنية الذي يتناول الوسائل والطرق التي نسلكها للوصول إلى هذا الحق، كذلك القانون الجنائي الذي ينص على أحكام موضوعية وقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على كيفية توقيع العقاب على مرتكبي الجريمة.[٢]

ويُعرَّف قاموس أكسفورد المختصر العلم بوصفه: (ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديد في نطاق هذه الدراسة.

كما جرى تعريف العلم بأنه: (مجموعة من الحقائق يأتي بها بحث موضوعي مجرد، باستخدام مناهج البحث العلمي ووسائله).[٣]

ويمكن القول أن العلم مجموعة مسائل وأصول كلية تدور حول موضوع واحد، وتعالج بمنهج معين، وتنتهي إلى بعض النظريات والقوانين، كعلم القانون والإدارة والاجتماع والهندسة والطب والكيمياء والفلك والزراعة والجغرافيا والتاريخ.[٤]

---

(١) د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي بالتركيز على البحث القانوني، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٦.

(٢) د. موسى محمد مصباح، المرجع السابق، ص٦.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، المرجع السابق، ص١٦.

(٤) د. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص٢٠.

الفرع الثاني

أهداف العلم

يهدف الإنسان باستخدامه للعلم إلى:[1]

١- الوصف: من أهداف العلم وغاياته وصف الظواهر – الطبيعية وغير الطبيعية – فعند دراسة الإنسان لظاهرة ما يستخدم أدوات معينة تتناسب وطبيعة الظاهرة التي يدرسها، ويصل من خلال ذلك إلى مجموعة من الحقائق تتضمن وصف الظاهرة.

٢- الاكتشاف والتفسير: الغاية والوظيفة الأولى للعلم اكتشاف القوانين العلمية العامة والشاملة للظواهر، وأن يتجاوز وصف الظواهر والحوادث وتصنيفها، ويتجاوز ذلك إلى إيجاد تفاسير وعلل لحدوثها ومختلف ارتباطاتها والسعي لمعرفة أسبابها الظاهرة والخفية... إلخ.

٣- التنبؤ: يعني إمكانية توقع حدوث الحدث أو الظاهرة قبل حدوثها الفعلي، أي محاولة تطبيق التعميمات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها على مواقف جزئية أخرى كي نستفيد منها في مجال أوسع، والتنبؤ في القانون (تصور انطباق القانون أو القاعدة العامة في مواقف أخرى غير تلك التي نشأ عنها أساسا، أو هو تصور النتائج التي يمكن أن تترتب على استخدامها المعلومات، التي توصلنا إليها في موقف جديد.)

٤- الضبط والتحكم: أن هدف العلم لا يقف عند تفسير الظواهر والأحداث والتنبؤ بها بل يتعداها للوصول إلى إمكانية ضبطها، والضبط: يعني عملية السيطرة والتحكم في بعض المتغيرات والعوامل الأساسية التي تسبب حدثا ما تجعل ذلك يتم، أو

---

(١) د. أحمد بدر، أصول البحث العلمي، مرجع سابق، ص٢٠. د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص٨.

تمنع وقوعه، أي التحكم بتفصيل أو تقليل أو التدخل في بعض العناصر المسببة أو المكوّنة للمشكلة، أو الظاهرة في إطار مرغوب فيه اجتماعيا أو اقتصاديا أو علميا، وهناك تباين في عملية السيطرة على المتغيرات نابع من طبيعة الظواهر وعناصرها، وهناك ظواهر يسعى العلم إلى ضبطها والتحكم فيها على ضوء الفائدة الإنسانية، وهذا ما يطمع إليه الإنسان في سعيه للمعرفة العلمية، ذلك أن أقصى أهداف العلم هو ضبط وتطويع الطبيعة، ولكن تحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير والمتاح لأية قدرة بحثية.

هذا، والهدف الأساسي للعلم هو الوصول إلى الحقيقة وإقامة الدليل عليها، فالحقيقة هي الهاجس الأساسي للعلم، وعليه فأن العلم وسيلة وليس هدفا، كما أنه أداة في التفكير وأسلوب للممارسة أبتكره الإنسان لزيادة قدرته في اكتشاف النظام السائد في الكون.[1]

المطلب الثاني

مفهوم البحث العلمي القانوني

ويقتضي العنوان أعلاه، البحث في التعريف والغاية والأهداف للبحث عموما، ثم تعريف البحث العلمي القانوني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

تعريف البحث

البَحْثُ في اللغة العربية: اسم يستخدم بمعنى بذل المجهود في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به، والبحث ثمرة هذا الجهد ونتيجته، والبحث مفرد وجمعها بحوث

(١) د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص٦.

وأبحاث، وبَحْثُ الأرض: حفرها وطلب شيئا فيها، وفي التنزيل العزيز: ﴿بَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾. وبحث في الأمر: اجتهد فيه، وتعرَّف حقيقته، وبحث عنه: سأل واستقصى، فهو باحث، وبحَّاث، وبحَّاثة.(١)

أما البحث كمصطلح فيمكن تعريفه بأنه: (الجهد المبذول في التحري أو التفتيش أو التنقيب أو التحقق من أمر معين بقصد التوصل إلى حقيقته وجوهره).(٢)

الفرع الثاني

تعريف البحث العلمي وغايته وأهدافه

يعد التعريف هو المدخل الرئيسي لدراسة أي موضوع. لذلك ذهب البعض إلى تعريف البحث العلمي بأنه: (إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولا إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها).(٣)

وعُرف أيضا بأنه: (أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلا بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة وإلى الوصول إلى الكلية أو العمومية، أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها، وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة، وذلك من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم والدقيق والموضوعي لموضوع

---

(١) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ودار المعارف، مجمع اللغة العربية، مصر، لم يذكر السنة، ص٤٠.

(٢) د. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مرجع سابق، ص٣٠.

(٣) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ٢٠١٨، ص٧.

هذه المشكلة، ومن تحليل الظواهر والحقائق والمفاهيم). ويعرف البحث العلمي أيضا بوصفه (التقصي المنظم، وبإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة جديدة لها).[١]

وجُلّ تعريفات البحث العلمي قريبة من التعريفات التي سلفت.[٢]

أما الغاية الأساسية من البحث العلمي فتتمثل في: الكشف عن الحقائق بهدف الاستفادة منها، وتطوير الواقع. كما أنه ينمي روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث، ويرفع قدراته على ربط الأشياء ببعضها، وتنمية روح الابتكار والإبداع لديه، وتكوين الشخصية العلمية القادرة على النقد الحر باستخدام المنطق السليم المنظم.

بالإضافة إلى أنه يرفع كفاءة الباحث على حسن التعبير عن الفكر الذاتي وأفكار الغير بأسلوب منظم وسليم. كما أن البحث العلمي يساعد الباحث على ممارسة بعض الحقوق والحريات الدستورية، كحق التعبير عن الرأي وحق الحصول على المعلومات والبيانات... إلخ.[٣]

تلك كانت باختصار شديد غاية البحث العلمي، أما أهميته فتكمن في كونه يمثل الركيزة الأساسية لنهضة الأمم وتقدم الشعوب، فالمعلوم أن الدول المتقدمة هي تلك التي حققت تقدما كبيرا في مجال العلم[٤] والمعرفة، وتلك التي قطعت شوطا بعيدا في مجال

---

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، المرجع السابق، ص٧.

(٢) راجع د. محمد السيد عرفة، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٣، ص٦٦. د. جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص٨.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٢٠.

(٤) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٢٠.

التقدم والتنمية، حيث أهتمت أساسا بالبحث العلمي، أسلوبا، ووسيلة، ومنهاجا، فاستطاعت بالبحث العلمي أن تكشف مشكلاتها المختلفة ...إلخ.[١]

ويعد البحث العلمي ومدى تطوره والاهتمام به هو الفيصل والفارق بين التقدم والتخلف. كما تبرز أهمية البحث العلمي كميدان سبق وتفوق بين الدول المعاصرة بالإضافة إلى دور البحث العلمي في تفعيل التعاون بين الدول والشعوب في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية، وتكاتف الدول في مواجهة تحديات المعضلات الإنسانية والمتصفة بالدولية، خاصة حماية البيئة التي يعيشها الإنسان.[٢]

الفرع الثالث

تعريف البحث العلمي القانوني

البحث العلمي القانوني نوع من أنواع البحوث العلمية التي تهدف قاطبة إلى الوصول إلى الحقيقية، والحقيقة التي ترمي إلى كشفها البحوث العلمية هي الوصول إلى معرفة أسباب الرقي والراحة والسعادة للإنسان في هذا الكون.

ويمكن تعريف البحث العلمي بأنه بذل مجهود ذهني، بطريقة منظمة، بهدف الوصول لقواعد عامة مجردة، عادلة ومناسبة، لحكم سلوك معين للناس في مجتمع معين في وقت معين.[٣]

---

(١) د. محمد السيد عرفة، مرجع سابق، ص٧٦.

(٢) د. حمد سلمان المشرفي، تقنيات ومناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، لم يذكر السنة، ص٢٣.

(٣) د. ايمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١١.

كما عرفه البعض الآخر بأنه (بذل المجهود الذهني في التحري والتنقيب عن العدالة، وعن ما يتحقق به الأمن والاستقرار للعلاقات والروابط التي تنشأ بين أعضاء المجتمع).[١]

ويُعرّف أيضا بأنه: (الجهد المنظم الذي يبذله الباحث القانوني، بهدف حل مشكلة قانونية معينة، أو إيجاد تفسير لوضع قانوني قائم، أو تأصيل للنظريات القانونية عن طريق استخدام وسائل البحث القانوني، بغية الوصول إلى الحقيقة).[٢]

ونخلص مما سبق، إلى القول إن البحث القانوني يقوم على عدة مقومات رئيسية، تتمثل في:

١- البحث القانوني هو بذل مجهود ذهني، فهو يعتمد على إعمال الفكر والعقل، إذ أن الباحث القانوني يتأمل في الظاهرة الاجتماعية أو القانونية محل البحث لمعرفة أسبابها ومحاولة تفسيرها لإيجاد حل لها.
٢- البحث القانوني هو طريقة منظمة للتفكير وإعمال العقل، فهو يتّبع أساليب وطرق محددة في البحث، تتمثل في إتباع المنهج العلمي في البحث.
٣- البحث القانوني يهدف إلى تحقيق العدالة، إذ أن الهدف الذي يسعى إليه أي باحث هو إدراك العدالة، والتي تتحقق عند وصوله إلى قواعد عامة مجردة مناسبة لحكم المشكلة محل البحث.[٣]

---

(١) د. مصطفى البنداري أبو سعدة، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، الطبعة الثالثة، دار الأهرام، ٢٠٢٣، ص٣٩.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٢٤.

(٣) د. ايمن سعد سليم، المرجع السابق، ص١٢.

المبحث الثاني

أهمية البحث العلمي القانوني

لا شك أن البحث القانوني جزء من البحث العلمي، وبالإضافة إلى أهمية البحث العلمي بالنسبة للباحث والمجتمع، بوجه عام، تمكن أهمية البحث العلمي القانوني، بالنسبة للباحث، والمشرع، والقاضي، والمحامي، ورجل الإدارة، وذلك فيما يأتي:[1]

١- **بالنسبة للطالب والباحث:** يُمثل البحث القانوني ركيزة أساسية لتكوين العقلية القانونية التي تتلقى المعلومات، وتقوم بتصنيفها، وترتيبها، وتحليلها ومقارنتها بغيرها، وبالتالي عرض هذه المعلومات بطريقة منظمة ومنطقية.

٢- **بالنسبة للمشرع:** إذا استطاع المشرع التعرف على أبعاد المشكلة محل البحث (اقتصادية – اجتماعية – سياسية)، قام بدراستها، وتصنيفها، وترتيبها، وتحليلها ومقارنتها بغيرها في النظم المشابهة، فأنه يستطيع صياغة قاعدة قانونية عامة مجردة للمشكلة محل البحث.

٣- **بالنسبة للقاضي:** ذلك لأن القاضي هو الذي يضع النصوص القانونية موضع التنفيذ على المشكلة محل التداعي، فإذا لم يُحط القاضي علما بواقعات الدعوى، والنصوص التي تسري عليها، وقام بإسقاط الثانية على الأولى، وفق منهجية قانونية، فإن حكمه يبعد عن جادة الصواب.

٤- **بالنسبة للمحامي:** حيث يستفيد المحامي من المنهجية القانونية في فهم وقائع الدعوى، وطلبات الخصوم، والنصوص التي تحكم الموضوع، وبالتالي كتابة مذكراته القانونية، ومرافعاته الشفوية وفق أصول وقواعد علمية واضحة.

---

(١) د. مصطفى البنداري أبو سعدة، المنهجية القانونية، مرجع سابق، ص٤٠ و د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص١٢. و د. السيد عبد الحميد فودة، إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص٢٥.

٥- **بالنسبة لرجل الإدارة:** يطبق رجل الإدارة القوانين، اللوائح والقرارات، والأنظمة التي تدخل في نطاق اختصاصه، وبالتالي عليه أن يحيط علما بطبيعة القاعدة، ونطاق وشروط تطبيقها، وتفسيرها تفسيرا قانونيا سليما.

المبحث الثالث

أنواع البحث العلمي القانوني

يكاد يتفق الباحثون في البحوث القانونية على نوعين أساسيين من البحوث العلمية القانونية وهي:

البحوث الموجهة: ويقصد بها البحوث التي يتم إعدادها تحت إشراف أحد الأساتذة، وهي تشمل: البحث التدريبي، وبحث الماجستير، وبحث الدكتوراه.

البحوث غير الموجهة: ويطلق عليها أيضا البحوث الحرة، ويقصد بها: البحوث والمقالات والكتب الدراسية.[1]

المطلب الأول

البحوث الموجهة

سلف القول، أن البحوث الموجهة هي تلك البحوث التي يتم إعدادها تحت إشراف أحد الأساتذة، وتتمثل في الآتي:

---

(١) انظر د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٢٧، د. أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص١٤، د. مصطفى البنداري أبو سعدة، مرجع سابق، ص٤١.

أولا: البحث التدريبي أو الصفي

هو بحث قصير، يقوم به دارس القانون في مرحلتي الليسانس (أو البكالوريوس) والدارسات العليا تحت إشراف أحد أعضاء هيئة التدريس، بهدف تدريبه على اكتساب المهارة البحثية، والتعرف على مناهج البحث العلمي عامة، والقانوني خاصة، معرفة أدوات البحث (تشريعا، فقها، وقضاء) والتعامل معها، ارتياد المكتبة، والإلمام بمصادرها، اختيار موضوع البحث، الإلمام بالعناصر الأساسية للخطة البحثية، الأسس العامة للكتابة القانونية، كيفية الاقتباس والتوثيق.[١] ولذلك عادة ما ينتهي الباحث منه في وقت قصير وفي صفحات محددة، كما أن المشرف لا ينتظر من الباحث في هذا الصدد أن ينجز بحثا مثاليا مبتكرا.[٢]

وتتمثل القيمة العلمية للبحث التدريبي في قدرة الطالب على إتباع القواعد والإجراءات والخطوات المطلوبة في البحث العلمي. وليس من الضروري أن يدوّن الطالب آراءه الخاصة أو انطباعاته الشخصية حول الفكرة الأساسية للبحث فغرضها الرئيس هو تدريب الطالب على منهجية البحث العلمي.[٣]

ثانيا: بحث الماجستير، أو كما تسميها لائحة الدراسات العليا في الجامعات اليمنية (رسالة الماجستير)[٤] وهي درجة علمية تعلو مباشرة الدرجة الجامعية الأولى

---

(١) د. مصطفى البنداري أبو سعدة، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) السيد عبد الحميد فودة، المرجع السابق، ٢٨.

(٣) د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص٢٨.

(٤) وتطلق على بحث الماجستير، اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٨م في المادة (٦٨) (رسالة الماجستير).

(البكالوريوس)، وتسبق مباشرة درجة الدكتوراه. وبحث الماجستير، كما سبق يسمى (رسالة)، يقوم الباحث بإعدادها لنيل درجة الماجستير.

وبحث الماجستير، في مجال القانون، هو بحث علمي بالمعنى الدقيق، وبالتالي يجب أن تُراعى فيه مناهج البحث العلمي وأساليبه، فيجب على طالب الماجستير أن يختار موضوعا دقيقا ومحددا، بحيث يثير مشكلة معينة، يبحث من خلال رسالته عن حلول لها وفق منهج محدد، وخطة واضحة مقسمة وفقا للتقسيمات العلمية المعروفة.

ويخضع الباحث في رسالة الماجستير لإشراف أستاذ معين، يوجه فيه بحثة من بدايته إلى نهايته، ويشترك في الحكم عليه ضمن لجنة تشكل لذلك، عادة ما تتكون من ثلاثة أساتذة متخصصين من بينهم الأستاذ المشرف.[١]

وبحسب اللائحة يتم تعيين المشرف العلمي بقرار من رئيس مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي بناء على توصية مجالس القسم والكلية والدراسات العليا بالجامعة ويبلغ المشرف العلمي والطالب بذلك. ولا يجوز تغيير المشرف العلمي إلا لظروف قاهرة، وفي هذه الحالة يتم التغيير بالأسلوب الذي تم به التعيين.[٢]

ويشترط للقبول في برامج الدراسات العليا ما يأتي:[٣]

١- أن يكون المتقدم لدراسة الماجستير حاصلا على الدرجة الجامعية الأولى من إحدى الجامعات اليمنية أو جامعة معترف بها وبمعدل عام لا يقل عن جيد.

٢- أن يجتاز المتقدم امتحانات المفاضلة التي يحددها الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعة.

---

(١) د. أيمن سعد سلمان، مرجع سابق، ص١٦. د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) المادة (٥٥) من اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية السابق الإشارة لها.

(٣) انظر المادة (٦٨) من اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية.

٣- أن يجتاز المتقدم المقابلة الشخصية للبرامج التي تشترط ذلك من قبل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء من هيئة التدريس يصدر بهم قرار من عميد الكلية بناء على توصية القسم.

٤- أن يجتاز المتقدم امتحان اللغة العربية بالجامعة المعد خصيصا لهذا الغرض والحصول على (٤٨٠) درجة في التوفل للغة الإنجليزية واجتياز امتحان مهارات استخدام الكمبيوتر.

٥- استيفاء أي شروط خاصة من القسم والكلية ويقرها مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي شريطة عدم تعارضها مع أحكام هذا النظام.

٦- أن لا يكون المتقدم قد فصل من أي جامعة أخرى لأسباب تأديبية.

٧- أن يسدد الرسوم الدراسية المقررة.

هذا، وتنص اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، على أن (الحد الأعلى لعدد صفحات رسالة الماجستير هو (٢٠٠) صفحة، ولا يدخل ضمن هذا العدد الملاحق والنصوص المحققة.[١]

ثالثا: بحث الدكتوراه

تعد درجة الدكتوراه من أعلى الدرجات العلمية، وبداية الدرجات العلمية للمتخصص، فهي مرحلة فاصلة بين العموم في البحث والتخصص فيه، وهي تعلو مباشرة درجة الماجستير. والشخص الذي يحصل على درجة الدكتوراه في فرع معين من فروع القانون، يستطيع بعدها أن يتخصص فيه حتى يصل في تخصصه أعلى الدرجات العلمية وهي درجة (أستاذ).

---

(١) المادة (٦٨) من اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٨م.

وتسمى رسالة الدكتوراه في بعض الدول العربية أطروحة الدكتوراه كالجزائر والمغرب.[١]

ويجب أن يكون بحث الدكتوراه بحثا مميزا، يعالج فيه الباحث موضوعا جديدا، يثير مشكلة عميقة، ويجب أن يتبع في معالجته منهجا علميا واضحا، وفقا لخطة محددة، تقوم على التقسيم العلمي المعروف في الرسائل، ويجب أن يقدم الباحث في رسالته حلولا مبتكرة للمشكلة التي يعالجها، وذلك بأسلوب جزل وواضح.[٢]

وتقاس قيمة بحث الدكتوراه بعدّة أمور منها: مقدار ما تضيفه إلى المعرفة العلمية والإنسانية، ومقدار ما تحققه من تأهيل وتكوين للشخصية العلمية للباحث.[٣]

وحددت اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الحد الأعلى لعدد صفحات رسالة الدكتوراه (٣٠٠) صفحة، ولا يدخل ضمن هذا العدد الملاحق والنصوص المحققة.[٤]

وبحصول الباحث على درجة الدكتوراه يصبح قادرا على إنتاج بحوث متخصصة في فرع معين من فروع القانون، دون حاجة إلى مساعدة مشرف. وهذا هو الفرق بين درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير، لأن الهدف الأساسي من الحصول على درجة الماجستير هو إعداد باحث يصلح للتسجيل لدرجة الدكتوراه، بينما الهدف الأساسي من

---

(١) د. حمادة خير حمودة، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٥٤.

(٢) د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص١٧.

(٣) د. يوسف محمد مصباح، مرجع سابق، ص٢٩.

(٤) المادة (٦٨) من اللائحة المشار إليها سلفا.

الحصول على درجة الدكتوراه هو إعداد باحث يستطيع بمفرده إنتاج بحوث متخصصة متعمقة في مجال القانون، دون حاجة إلى مساعدة مشرف.[١]

المطلب الثاني

البحوث غير الموجهة (البحوث الحرة)

يطلق عليها أيضا (البحوث المستقلة) ويقوم بهذه البحوث عادة أعضاء هيئة التدريس بعد حصولهم على درجة الدكتوراه. ولا يخضعون فيها لإشراف الأساتذة. وتتميز هذه البحوث بما يأتي:[٢]

أ- قيام الباحث، نفسه، باختيار موضوع البحث دون توجيه من الأساتذة، وكذلك تحديد نطاق البحث المُتبع في دراسته.

ب- قيام الباحث بمعالجته موضوع البحث، معالجة أكثر عمقا من بحثي الماجستير والدكتوراه، إذ يفترض أن موضوع البحث يُعالج فرضية أو إشكالية صغيرة يتعمق الباحث في دراستها، تأصلا، وتحليلا، ومقارنة.

ج- خضوع هذه الأبحاث للتقييم من قبل لجان علمية متخصصة، بوصفها أساس الترقية للدرجات العليا بعد الدكتوراه (أستاذ مشارك، أستاذ).

ويضيف إلى هذا النوع البعض المقالات، والتعليق على أحكام القضاء، والتقارير.[٣]

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٣١.

(٢) د. مصطفى البنداري أبو سعدة، مرجع سابق، ص٤٤.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، المرجع السابق، ص٣٥.

الفصل الثاني

مناهج البحث القانوني

منهج البحث القانوني هو الطريق الذي يختاره الباحث لأجل حل مشكلة البحث، أو هو الأسلوب الذي يتبعه الباحث من أجل إيجاد الأجوبة على الأسئلة التي تثيرها مشكلة البحث، فلا بد أن يكون للباحث منهج علمي يسير عليه، وإلا كان فوضويا، فلا يكون البحث رصينا، بدون إتباع الأسلوب والمنهج العلمي.[١]

ونشير في هذا الصدد إلى أن كلمة منهج (Method) ونظائرها في اللغات الأوروبية كالفرنسية والاسبانية ترجع إلى أصل يوناني يعني: البحث أو المعرفة أو النظر، وكانت تعني عند افلاطون معاني (البحث، والنظر، والمعرفة)، ولم تأخذ معناها الحالي إلا في بداية القرن السابع عشر الميلادي، حيث أصبحت تعني (طائفة من القواعد العامة المضافة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم).[٢]

والمعنى الاشتقاقي لكلمة البحث يدل على الطريقة أو المنهج الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب، وهذا المصطلح شائع ومتوفر في معاجم اللغة العربية، ويعني الطريق الواضح.

---

(١) د. قاسم هيال رسن، محاضرات في إعداد البحث القانوني، دار العادل للنشر والتوزيع، ٢٩ شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، ٢٠٢٣، ص٢١٣.

(٢) د. السيد محمد عرفة، أصول المنطق القانوني، مرجع سابق، ص ١٠٩.

وقد وردت في القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (المائدة ٤٨). وفي مجمل اقوال المفسرين، أن (المنهج والمناهج) بمعنى الطريق الواضح.[١]

ويختلف منهج البحث العلمي عن خطة البحث، فالمنهج كما سلف هو الطريقة المناسبة التي يختارها الباحث لمعالجة موضوع بحثه، فهو يمس جوهر موضوع البحث، وينعكس في كل جزئياته الداخلية، أما خطة البحث فهي تقسيم أجزاء موضوعه وتنظيمها، وربطها ببعض في تسلسل منطقي عن طرق العناوين، ولذلك فهي تمس الإطار الخارجي لموضوع البحث، وخطة البحث هي فهرس البحث.[٢]

ومناهج البحث تتنوع وتختلف، وهذا ما ندرسه في المباحث الآتية:[٣]

المبحث الأول

المنهج التأصيلي

يعتمد الباحث في المنهج التأصيلي على تجميع التطبيقات المتشابهة في موضوع معين، ودراستها وتحليلها، ومعرفة أسباب تشابهها، ثم وضع قواعد عامة تحكمها وتحكم مثيلاتها.[٤]

---

(١) د. السيد محمد عرفة، أصول المنطق القانوني، مرجع سابق، ص١١٠.

(٢) د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص٣٧.

(٣) د. حمادة خير محمود، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص٤٧.

(٤) د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص٣٨.

وجوهر المنهج التأصيلي أو الاستقرائي كما يسمى أحيانا[١]، هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام. فهو طريق تكوين المفاهيم والوصول إلى التعميمات، عن طريق الملاحظة ودراسة الفروض والبرهان وإيجاد الأدلة.

يعتمد المنهج التأصيلي على بعض الخطوات العملية، حيث تبدأ بالملاحظة، بمعنى استقراء الأمور الجزئية وتحديدها، ومن الجدير بالذكر، أن رصد الظاهرة عن طريق الملاحظة يفترض قابليتها للتتابع والاستمرار، حتى يكون ملاحظتها ورصد تفصيلاتها وما يترتب عليها من آثار، حيث أن تكرار الظاهرة هو الذي يؤكد ثبوت صحة وضرورة تعميم أحكامها.[٢]

ويستخدم المنهج التأصيلي في مجال البحث القانوني عندما يريد الباحث وضع نظرية جديدة لمجموعة من التطبيقات المتشابهة التي لا تجمعها قواعد عامة تحكمها، فمثلا (الواقعة المادية) موضوع له تطبيقات كثيرة كالعمل غير المشروع، والإثراء على حساب الغير بلا سبب، والقرابة، والجوار، والقوة القاهرة، على الرغم من أهمية هذه التطبيقات، وكثرة المشاكل التي تثار بصددها في العمل، فأن الفقه لم يهتد حتى اليوم إلى وضع نظرية عامة تنظم الوقائع المادية على اختلاف أنواعها، على نحو ما فعل بالنسبة إلى التصرفات القانونية.[٣]

فإذا أراد الباحث أن يضع نظرية عامة تحكم الوقائع المادية المختلفة فعلية أن يستعين بالمنهج التأصيلي، فيجمع تطبيقات الوقائع المادية المتشابهة ويضع لها قاعدة

---

(١) د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٤١.

(٣) د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص٣٩.

عامة تحكمها، ثم يربط بين هذه القواعد العامة في منظومة واحدة ويخرج منها بنظرية عامة تخدم جميع تطبيقات الوقائع المادية.

ويعد المنهج التأصيلي (الاستقرائي) من أهم المناهج في مجال الدراسات القانونية، ويترتب على إتباعه في البحوث العلمية العديد من المزايا والتي تتمثل في:

أ. يؤدي إتباع المنهج التأصيلي إلى الوصول إلى المبادئ العامة والنظريات الكبرى في علم القانون، مثل نظرية الالتزام، نظرية البطلان، العقد، نظرية التعسف في استعمال الحق، نظرية الدعوى ...إلخ.

ب. كذلك يؤدي المنهج التأصيلي في مجال البحوث القانونية، إلى العمق والتميز في المعالجة. حيث يتنقل الباحث بموجبه من الجزئيات إلى النظريات العامة.

ج. ويؤدي المنهج التأصيلي إلى تحقيق الاتفاق والانسجام بين النظرية العامة أو المبدأ العام محل الدراسة، وغيره من النظريات والمبادئ العامة التي تدور في فلكها النظرية أو المبدأ محل الدراسة.

د. ويؤدي إتباع المنهج التأصيلي في البحوث العلمية القانونية، إلى تقدم وتطور علم القانون، كما يساهم في ربط علم المنطق الموضوعي والاستدلال القانوني.[1]

□

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، المرجع السابق، ص٤٣.

المبحث الثاني

المنهج التحليلي

ويسمى أيضا بالمنهج الاستنباطي، نظرا لأنه قائم على الأستنباط Deduction. والاستنباط هو (الانتقال من الأحكام الكلية إلى الأحكام الجزئية التوصل إلى معرفة حكم الجزء من خلال حكم الكل – فالمنهج الاستنباطي هو تعميم الكليات على الجزئيات).[١]

ونقطة البداية في المنهج التحليلي هي دراسة القواعد العامة وفهمها جيدا، ومعرفة شروط تطبيقها، ثم بعد ذلك فحص المشكلة المعروضة أمام الباحث ودراستها وتحليلها، وتأملها ثم اختيار القاعدة العامة الملائمة لحلها، وتطبيقها عليها، وأخيرا حصر الآثار المتولدة من تطبيق القاعدة العامة على المشكلة المعروضة.[٢]

ويعد المنهج التحليلي من أكثر المناهج تطبيقا في الدراسات القانونية، بل وكذلك في تطبيق القانون، حيث لا يقتصر استعماله على نطاق الدراسات البحثية النظرية في القانون، بل يمتد الأخذ به كثيرا في مجال تطبيق القانون، إذ يكاد يكون هو المتبع في اغلب حالات البحث عن الحكم العملي للقانون.[٣]

فالفقيه يقوم باستخدام المنهج التحليلي في شرح النصوص القانونية والمقررات الدراسية، القاضي يستخدمه للوصول إلى الحكم القانون للنزاع المعروض عليه، حيث

---

(١) د. فايز محمد حسين محمد، المنهجية القانونية والتدريبات القانونية العملية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٣، ص٢٩.

(٢) د. أيمن سعد سليم، مرجع السابق، ص٤١.

(٣) د. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مرجع السابق، ص١٠٩.

يستخدم القاضي مقدمات وفروض صحيحة (النصوص القانونية) ثم تطبيقها على الوقاع المعروضة عليه (النزاع) بموضوعية وحيدة، من خلال استخلاص حكم الجزء (النزاع) من الكل (النصوص القانونية)، مما يؤدي إلى صحة استدلال القاضي بسبب سلامة الاستنتاج بإتباع المنهج التحليلي (الاستنباطي).

وأيضا يستخدم المحامي الاستنباط القانوني في كتابة مذكرات ما يعهد إليه من قضايا، حيث يستخدم انطلاقا من الاستدلال من النصوص القانونية (الكل) على ما يراه من وقائع الدعوى (الجزء) في محاولة منه لتكوين عقيدة القاضي.[١]

والمنهج التحليلي في مجال القانون معروف باسم (المنهج الاستنباطي) في العلوم الطبيعية كعلم الفيزياء والكيمياء وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع.[٢]

ومن شأن المنهج التحليلي الكشف عن مزايا وعيوب النصوص القانونية، وذلك من خلال تحليلها وتطبيقها على الوقائع المختلفة. وهذا يبرز دور المنهج التحليلي في العمل على تطوير القانون من خلال ما قد يكشفه الباحث من غموض أو قصور في النصوص القانونية.[٣]

وعلى الرغم من اختلاف المنهج التحليلي عن المنهج التأصيلي، إلا أنه لا يتعارض معه، حيث يمكن استعمال المنهجين في دراسة الموضوع الواحد، فمن خلال

---

(١) د. فايز محمد حسين، مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) د. أيمن سعيد سليم، مرجع سابق، ص٤٠.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٤٦.

المنهج التأصيلي يمكن تكوين القواعد والمبادئ العامة، ومن خلال المنهج التحليلي يتم تطبيق تلك القواعد والمبادئ العامة على ما يتعلق من جزئيات.[١]

المبحث الثالث

المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي، يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التَّاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية والموثقة وإعطاء تفسيرات علمية عامة على شكل نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا.[٢]

ويرجع الفضل إلى الاهتمام بالدراسات التاريخية للقانون إلى المدرسة التاريخية للقانون والتي ظهرت في ألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر، حيث رأت هذه المدرسة أن القانون وليد التطور الاجتماعي، إذ هو تعبير عن حاجات كل مجتمع في زمن معين وظروف معينة، فالقانون ليس وليد إرادة المشرع فقط حيث تلعب الأعراف والتقاليد دورا هاما، كمصادر أولية للقانون، والقواعد السائدة في مجتمع معين قد لا تصلح لمجتمع آخر، فالزمن له دور كبير في تطوير النظم القانونية، ولا يمكن دراسة وفهم الكثير من النظم القانونية الحالية دون الرجوع إلى أصولها التاريخية.[٣]

والبحث القانوني وفق المنهج التاريخي ليس بحثا وصفيا، يرصد فيه الباحث ما حدث في الماضي كما هو ويقف عند هذا الحد، بل هو بحث تحليلي أو تأصيل للظاهرة

---

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص٤٨.

(٣) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية ...، مرجع سابق، ص٣٥.

التي هي محل البحث في العهود الغابرة، وعادة ما يستعين الباحث بالمنهج المقارن بعد دراسته التاريخية للظاهرة التي هي محل بحثه، ليوازن بين حكمها في الماضي، وحكمها في الحاضر، ليصل إلى الحكم المناسب لها، سواء كانت موجودة في الماضي أو في الحاضر.[١]

ويساعد المنهج التاريخي على التعرّف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية، مثل النظام القانوني والإداري الاغريقي والروماني أو النظام القانوني والإداري الإسلامي، المصري، الهندي ...إلخ.

وتزخر البحوث القانونية بمباحث تمهيدية تضم الأصول التاريخية للموضوع محل البحث، فالباحث في (التزامات أشخاص القانون الدولي باحترام حقوق الانسان) من مواضيع القانون الدولي يبدأ بحثه بتناول نشأة مفهوم أشخاص القانون الدولي في النظم القديمة، ليصل إلى القواعد التي تتولى تحديد أشخاص القانون الدولي حديثا، وكيف أن هذه النظم الحديثة قد استمدت أصولها من تلك الحقب السابقة وطورتها حتى تبلورت في شكلها الحالي.[٢]

هذا، ويساعد المنهج التاريخي في التمييز بين ثلاثة أنواع من النظم القانونية.[٣]

النوع الأول: النظم القديمة التي كانت موجودة من قبل ولم يعد لها وجود، كنظام الرق، ونظام التبني، ونظام الموت المدني، ومن ثم لا مجال لتطبيقها في الوقت الحاضر، لتعارضها مع القيم والمبادئ الإنسانية والقانونية المعاصرة.

---

(١) د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص٤٢.

(٢) د. موسى محمد مصباح، مرجع سابق، ص٤٩.

(٣) مصطفى البنداوي أبو سعدة، المنهجية القانونية....، مرجع سابق، ص ، د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص٤٣.

النوع الثاني: النظم القانونية التي طبقت في الماضي وتصلح أن تطبق في الحاضر، لأنها تتفق مع المبادئ والقواعد التي يقوم عليها المجتمع المعاصر، كنظام الشركة، والملكية الفردية، والملكية الشائعة.

النوع الثالث: النظم القانونية التي طبقت في الماضي ثم اختفت، ولم تطبق في الحاضر، لا لأنها تصطدم بالمبادئ العامة التي يقوم عليها المجتمع المعاصر، ولكن لأن هذا المجتمع لم يرق بعد، لأن تطبق فيه مثل هذه النظم. كنظام تحمل التبعية المعروف في الفقه الإسلامي الذي يقوم على الخطر والضرر وعلاقة السببية والذي حل محلة نظام المسئولية التقصيرية الذي يقوم على الخطأ والضرر وعلاقة السببية، فعلى الباحث في هذه النظم أن يبحث في أسباب زواله، وكيفية تطبيقه في الوقت الحاضر.[1]

الشروط الواجب مراعاتها عند اختيار المنهج التاريخي:

يرى بعض الفقهاء مراعاة بعض الشروط عند الاخذ بالمنهج التاريخي والمتمثلة في الآتي:[2]

١- يجب أن تكون الظاهرة محل البحث ممتدة زمنيا، أي نجدها في الماضي والحاضر، ومتوقع استمرارها مستقبلا، كظاهرة جرائم الأموال مثلا.

٢- يجب أن تكون هناك أهمية علمية من جراء الدراسة ذات المنهج التاريخي، لأن دراسة الأصول التاريخية لموضوع معين يساعد على فهمه بشكل صحيح، وبالتالي وضع الحلول للمشاكل المتمخضة عنه.

---

(١) د. أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، المرجع السابق، ٤٤-٤٥.

(٢) د. صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٤٠ أشار إليه د. موسى محمد مصباح، مرجع سابق، ص٤.

٣- يجب أن تتوفر المصادر اللازمة لإجراء الدراسة من خلال هذا المنهج، وأهمها الوثائق التي يجب التأكد من صحة ما تحتويه من معلومات وبيانات.

المبحث الرابع

المنهج المقارن

يمثل المنهج المقارن في الدراسات القانوني أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينها من أوجه اتفاق أو اختلاف، والموازنة بين هذا وذاك، ومن ثم الخلوص إلى نتائج تكون قابلة للتحقيق.[١]

ويقوم المنهج المقارن على صورتين:

الصورة الأولى: المقارنة الرأسية: وتقوم على المقارنة الرأسية لكل نقطة من نقاط البحث في النظامين القانونيين نطاق المقارنة، بحيث تكون نقطة بدء البحث هي الفكرة والبحث عنها ومعالجتها في النظامين القانونيين معا.

فالباحث يقوم طبقا لهذا المنهج بتناول جزئيات المسألة التي يعرض لها في مختلف القوانين في آن واحد وفي صعيد واحد ولا يعرض لموقف كل قانون على حدة.

ويجب الإشارة إلى أن الدراسات القانونية المقارنة، ليست مجرد عرض لنصوص عدد من التشريعات، ومحاولة تبين أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وإنما هي أساسا تأصل للفروق بينهما، ومحاولة لردها إلى نظم قانونية يجمع بين أفراد كل منها التماثل

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، مرجع سابق، ص٢٣.

أو التقارب في المبادئ الأساسية، ثم هي بعد ذلك اجتهاد في استقراء العوامل التاريخية التي تفسر ذلك.[١]

الصورة الثانية: المنهج المقارن الافقي: وتتمثل هذه الطريقة في قيام الباحث بمعالجة موضوعا معينا بكل ما يتضمنه من تفصيلات في كل نظام قانوني من النظم القانونية محل الدراسة على حدة، بحيث يقوم الباحث بدراسة المسألة في نظام قانوني معين، وبعد أن يفرغ من ذلك يقوم بدراسته في النظام القانوني الثاني، وهكذا، ثم يعقد بعد ذلك جزءا خاصا بالمقارنة بين هذه القوانين.[٢]

الأسس التي يقوم عليها المنهج المقارن، تتمثل في الآتي:[٣]

١- ضرورة التحديد الدقيق لمجال الدراسة المقارنة، إذ يجب أن تقتصر المقارنة في مجال القانون على قاعدة قانونية معينة أو على نظام قانوني معين فقط.

٢- لا تكتمل الصورة في الدراسة المقارنة للتشريعات العربية ولا تكون مفيدة بغير دراسة بعض التشريعات الأوروبية التي تتصل بالتشريعات العربية أو تقترب منا أو تساعد على فهم أحكامها.

٣- ضرورة تحديد موضوع المقارنة، والقوانين التي سيتم المقارنة بينها، بالإضافة إلى ضرورة معرفته معرفة جيدة باللغة القانونية لهذه القوانين، بالإضافة إلى مصادر القانون، وبوجه عام الفلسفة القانونية العامة للنظم القانونية المراد المقارنة بينها.

٤- ضرورة مراعاة أنه في الكثير من الأحيان لا ترتبط النتائج بعامل واحد بل بحصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة مع بعضها البعض.

---

(١) د. فايز محمد حسين، مرجع سابق، ص٤٠.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، المرجع السابق، ص٥٢.

(٣) د. فايز محمد حسين، مرجع سابق، ص٤١.

٥- يجب الأخذ في الاعتبار عند أجراء المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مجموعة من الاختلافات التي توجد بين هذه النظم سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية. فإذا كانت القاعدة القانونية هي قاعدة تنظم سلوك الأفراد في مجتمع معين، فأن السلطة التي تختص بوضع هذه القواعد يجب أن تكون على دراية بهذا الواقع بكل أبعاده حتى تأتي القواعد القانونية صالحة للتطبيق.[١]

أهمية المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

تتمثل الأهمية فيما يأتي:[٢]

١- تعد الدراسات القانونية المقارنة أداة لتطوير النظم القانونية الوطنية، إذا أن استعمال المنهج المقارن يؤدي إلى معرفة تجارب النظم القانونية الأخرى، وبذلك يساعد على تقديم الاقتراحات والحلول لإصلاح وتعديل التشريعات القائمة.

٢- تعد الدراسات القانونية المقارنة إدارة أيضا للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين النظم القانونية المختلفة، بما يساعد على فهم النظم القانونية الأجنبية ومدى علاقتها بالنظم القانونية الوطنية.

٣- تعد الدراسات القانونية المقارنة أحد عوامل توحيد القوانين بين الدول المتقاربة جغرافيا أو اقتصاديا أو دينيا، وهو الغرض الذي يسعى إليه الكثير من النظم القانونية والمنظمات الدولية.

---

(١) د. جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص٢٣-٢٤.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٥٤، و د. فايز محمد حسين، مرجع سابق، ص٤٢.

المبحث الخامس

المنهج الوصفي

يقصد بالمنهج الوصفي، المنهج الذي جمع الحقائق والمعلومات عن ظاهرة معينة كما هي واقعيا، ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى وصف علمي كامل لها، أو هو المنهج الذي يعطي رؤية واضحة ودقيقة عن الموضوع وأبعاده وسماته وعلاقته بغيره وذلك من خلال الحقائق والمعلومات والبيانات التي يجمعها الباحث مستخدما أدوات البحث.(١)

ومن خلال اسم هذا المنهج، نلاحظ اعتماده على الوصف، مثلا الوصف العملي الحقيقي لظاهرة معينة تنتشر في المجتمع، كظاهرة انتشار الطلاق بين المتزوجين الجدد، أو كظاهرة انتشار الرشوة، أو جنوح الأحداث أو الابتزاز الالكتروني، حيث يصفها الباحث، عن طريق الاستبيانات أو المقابلات، أو عن طريق الإحصائيات الرسمية لدى الدوائر الحكومية، فيجمع معلومات واقعية تتعلق بالظاهرة، لكن لا يقتصر المنهج الوصفي على إيراد وصف الظاهرة فحسب، بل الوصف يكون مقدمة لفهم جذور الظاهرة وأسبابها، وصولا إلى اقتراح سبل علاجها، بإيجاد الحل القانوني لها، من خلال تعديل النص القانوني النافذ، أو تشريع جديد.(٢)

ويعتمد المنهج الوصفي على عرض النصوص التشريعية، والأحكام القضائية، والآراء الفقهية التي وردت في موضوع البحث، قبل تأصيلها أو تحليلها، ولهذا لا تقوم دراسة قانونية وفق المنهج الوصفي فقط، بل يجب بالإضافة إليه الاستعانة بأحد المناهج

---

(١) د. مصطفى البنداوي أبو سعدة، مرجع سابق، ص١١١.

(٢) د. قاسم رسن، محاضرات في إعداد البحث القانوني، مرجع سابق، ص٢١٧.

العلمية السابق شرحها، لكي يصل الباحث إلى حلول للمشكلات التي يثيرها موضع بحثه.[١]

وأخيرا، ليس المنهج الوصفي منهجا علميا بالمعنى الدقيق، وإنما هو منهج ثانوي يستعين به الباحث لمعالجة موضوع بحثه بجوار المنهج الأساسي.[٢]

□

(١) د. أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص٤٨.

(٢) د. أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص٤٨.

الفصل الثالث

عوامل نجاح البحث العلمي القانوني

ذكرت سلفا أن البحوث القانونية تنقسم إلى بحوث موجهة، وهي التي يخضع فيها الباحث لتوجيهات مشرف معين، وتتمثل هذه البحوث في بحث الماجستير، وبحث الدكتوراه. بمعنى أن هذا النوع من البحوث يعد عمل مشترك بين الباحث والمشرف، لكل منهما دور أساسي يقوم به، بحيث يشتركان معا في إنتاجه، فإذا أخل أحدها بدوره خرج البحث من بينهما مبتسرا، ينقصه مجهود من تقاعس منهما عن أداء دوره، حيث يتوقف نجاح البحث في هذا النوع من البحوث على عوامل ترجع إلى الباحث، وعوامل أخرى ترجع إلى المشرف.[1]

والنوع الثاني: فهي البحوث القانونية الحرة المتخصصة، هي التي لا يخضع فيها الباحث لتوجيهات مشرف معين، حيث يقوم الباحث وحدة في هذا النوع من البحوث، بإعداد بحثه، وبالتالي يتوقف نجاحه على عوامل ترجع إليه وحدة.[2]

وتأسيسا على ما سبق نخصص هذا الفصل لدراسة هذه العوامل وذلك في المباحث الآتية:

---

(١) د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) د. أيمن سعد سليم، المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الأول

عوامل نجاح البحث القانوني التي ترجع إلى الباحث

يجب أن تتوفر في الباحث في القانون مجموعة من الصفات يتوقف نجاح الباحث القانوني على وجودها، وسنحاول في هذا البحث ذكرها بإيجاز.

الصفات التي يتجلى بها الباحث القانوني:

وسنورد بعض الصفات على سبيل المثال لا الحصر:[1]

١- **الرغبة:** يجب وجود رغبة صادقة ودافع حقيقي في العمل البحثي، وليس مجرد الحصول على الشهادة الدراسية، فسعادة الباحث بإيجاد الحلول القانونية لمشاكل المجتمع، لا يضاهيها سعادة، حيث يكون قد أدى دوره في هذه الحياة.

٢- **سعة الاطلاع:** يجب أن يكون واسع الاطلاع، فباستمرار القراءة والاطلاع، سيكون لديك خزين واسع، من الأفكار والمعلومات والفرضيات، التي تساعدك في البحث، فينبغي أن يكون للباحث مكتبة شخصية، ينميها بكل ما هو جديد.

٣- **الأمانة العلمية:** تعد الأمانة العلمية من أهم الصفات التي يجب أن يتسم بها الباحث، وتعني إسناد الفكرة أو الرأي المدون في بحثه إلى مصدره الأصلي. وتقاس قيمة البحث العلمي بأمانة الباحث العلمية، فالكتاب أو البحث القانوني القيم هو الذي ينسب فيه مؤلفه لكل فكرة وردت إلى مصدرها الأصلي بدقة ووضوح، فتظهر فيه آراؤه وأفكاره واضحة متميزة عن غيرها من الآراء والأفكار، وعندئذ يتميز البحث بميزتين فمن جهة، تظهر فيه شخصية الباحث جلية واضحة، ومن جهة أخرى،

---

(١) د. قاسم هيال رسن، مرجع سابق، ص٢٣.

يسهل الطريق لمن يريد أن يبحث في موضوع البحث نفسه بالرجوع إلى مصادره الأصلية.[١]

٤- **الموضوعية:** بمعنى أن تعطي كل شيء حقه، لا أكثر ولا أقل، فعند وجود مشكلة ما، يتم التعامل معها، من حيث حجمها الطبيعي، من دون توسيعها أو تضييقها، دون اللجوء إلى الكذب والمبالغة.

٥- **الدقة العلمية:** على الباحث القانوني أن يكون دقيقا يضع كل كلمة في موضعها، بحيث يكون عالما بمعانيها، مدركا أثرها فيمن يطلع عليها، موجزا يعبر عن أفكاره بأقل الكلام وأعمقه بلا زيادة ولا نقصان. ومن حيث مظاهر الدقة العلمية أن يكتب الباحث المعلومات والأفكار التي تتعلق بموضوع بحثه وفق منهج معين، يلتزم به من بداية بحثه إلى نهايته، فمثلا، إذا أتخذ المنهج المقارن منهجا لبحثه فعليه أن يختار الأنظمة القانونية التي يقارن بينها، ثم يجب أن تكون المقارنة بين هذه الأنظمة التي اختارها في كل فكرة بعرضها، ولا يتخلى البتة عن هذه المقارنة في أي مرحلة من مراحل بحثه.[٢]

٦- **القدرة على الابتكار:** يرتبط الابتكار بسعة الخيال، فالخيال يكون مقدمة، للوصول إلى حلول مبتكرة جديدة، فلا تكن أسيرا للحلول التقليدية، فالمشاكل القانونية، التي يعاني منها المجتمع تحتاج إلى حلول جديدة، تتناسب معها.[٣]

ويتحقق الابتكار في مجال البحث القانوني إذا احتوى البحث على فكرة جديدة، أو تبنى الباحث تقسيما جديدا لبحثه، أو صاغ بحثه بأسلوب جديد، فإن وجد أحد

---

(١) د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) د. أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص٢٦.

(٣) د. قاسم هيال رسن، مرجع سابق، ص٢٥.

العناصر الثلاثة في بحث واحد فهو بحث متميز، يعد نموذجا يحتذى به بوصفه بحثا قانونيا.[١]

ومن علامات أو مظاهر القدرة على الابتكار ألا يسلم تسليما مطلقا بالآراء التي سبق بها والتي قررها اسلافه، بل لا بد أن يقف عند المقدمات ويتدارسها، فقد تقوده إلى نتائج تخالف ما ذهب إليه السابقون.[٢]

٧- **التواضع العلمي:** أن التواضع العلمي من شيم العلماء، ولذلك يجب على الباحث أن يبتعد عن التباهي أو الإفراط في الثقة في النفس، والزهو بالقدرات والمواهب. فعليه أن يوجه نشاطه بتواضع، ويبتعد عن الغرور، ويبتعد أيضا عن تحقير رأي الغير أو السخرية منه والتنزيل من قدر أصحابه، ويجب على الباحث أيضا أن يكون مؤمنا بأن صحة النظريات والآراء تعد أمرا نسبيا فلا بد للتغيير باختلاف المتغيرات التي يمكنها أن تطرأ على المجتمع.[٣] وصدق رسول الله القائل: (ما أنفك العالم عالما، ما طلب العلم، فإن ظن أنه علم، فقد جهل).

٨- **الصبر والجَلَد:** لا شك في أن عملية البحث شاقة ومجهدة ذهنيا، بل وجسديا، ولذلك على الباحث أن يتحلى بالصبر والجَلَد وسعة الصدر حتى يصل إلى النتائج المرجوة من وراء بحثه. فهناك بعض الموضوعات القيمة، ضاعت فائدتها المرجوة، بسبب استعجال الباحث ونفاد صبرة. فالبحث العلمي لا يتفق مع الاستعجال، فالتأني من لوازم البحث العلمي، ويعد صفة جديدة بأن يتحلى بها كل من يريد أن

---

(١) د. أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص٢٩.

(٢) د. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٨.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٦٦.

يكون باحثا متميزا، فالتأني هو روح العمل العلمي وسر الإبداع فيه، حيث يدفع الباحث إلى بذل الجهد والوقت والمال، حتى يقدم عملا علميا متميزا.[١]

وإضافة إلى تلك الصفات تذكر بعض المصادر في هذا الشأن مجموعة من الصفات كالثقة بالنفس، والنقد العلمي، والقدرة على الإنتاج، والتمكن من الصياغة واللغة السليمة....إلخ[٢].

اضيف صفة اعتقد أنها من أهم كل ما ذكر وهي الحب والإخلاص للبحث العلمي والإيمان بأهميته للمجتمع.

المبحث الثاني

المشـــــرف

نصت اللائحة[٣] على أن: (يتولى الإشراف على رسائل الدكتوراه الأساتذة ويجوز للأساتذة المشاركين من حملة شهادة الدكتوراه الإشراف على رسالة الدكتوراه بعد توفر الشروط الآنية:

١- أن يكون قد مضى على حصوله على اللقب العلمي أستاذ مشارك مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، المرجع السابق، ص٦٤.

(٢) د. أيمن سعد سليم، مرجع سابق ص٢٣-٣٣. د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٦٧. د. قاسم هيال رسن، مرجع سابق، ص٢٦. د. مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني، ٢٠٠٩، ص٩٤.

(٣) المادة (٥٣) من اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٨.

٢- أن يكون قد نشر بحثا علميا واحدا بعد حصوله على اللقب العلمي (أستاذ مشارك).

٣- يتولى الإشراف على رسائل الماجستير الأساتذة والأساتذة المشاركون ويجوز للأستاذ المساعد من حملة شهادة الدكتوراه من حملة الدكتوراه أن يعين كمشرف ثان بعد توفر الشروط الآنية:

أ- أن يكون قد قضى أربع سنوات في درجته.

ب- أن يكون قد نشر بحثا علميا واحدا بعد حصوله على اللقب أستاذ مساعد.

والمشرف هو الشخص الذي يتابع الباحث ويقوم بتوجيهه نحو إخراج البحث في أفضل صورة علمية ممكنة، وإرشاده إلى كيفية استغلال قدراته ومواهبه وملكاته العلمية أثناء قيامه بإعداد بحثه. ومن هنا يتضح الدور الهام والاساسي للمشرف في البحث العلمي، حيث يبدأ دوره في الخطوات الأولى التي يشرع فيها الباحث في بحثه، ويستمر إلى أن ينتهي الباحث من إعداد بحثه.[١]

الصفات التي يجب توافرها في المشرف:

وبصرف النظر عن نصوص اللائحة سالفة الذكر، يجب أن يكون الأستاذ المشرف ذا صلة علمية بموضوع البحث. بوصف أن للمشرف دور أساسي في البحث، وإذا كان موضوع البحث من اختيار الطالبة أساسا، فأن للمشرف دور أساسي في هذا الإطار إذ عليه تقييم اختيار الموضوع، وتوجيه نظر الطالب إلى الجوانب المتعددة فيه. ثم عليه في النهاية أن يوافق عليه، أو يرفضه إن رأي محلا لذلك.[٢]

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٧٠.

(٢) د. جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص٣٧.

وتستمر علاقة المشرف بالباحث متصلة مدة إعداد البحث، ويجب عليه أن يرشده ويسدي إليه الرأي دائما ويذلل له الصعاب التي قد تواجهه في إعداد البحث، حيث أن المشرف والباحث يمثلان – في هذا الصدد – فريق عمل واحد طوال فترة إعداد البحث.[١] ولا يعني ذلك أن المشرف مسئولا عن البحث أو عما ورد فيه من آراء فهذه كلها أمور ترد إلى الطالب وحده. وذلك أن (العدالة ألا يخرج الأستاذ الرسالة التي يشرف عليها مصبوغة بروحه وعلمه، بل أن تصبغ بروح الطالب وجهده، حتى يمكن التفاوت العادل بين الرسائل التي يعدها طلاب متعددون ومتفاوتو المواهب تحت إشراف أستاذ واحد).[٢]

ويعد المشرف بمنزلة أستاذ وأب للباحث، لذا لا يجوز له، أثناء مناقشته، أن يسفه من أفكار الباحث، ولا يقلل من جهده الذي بذله على يده، ما دام المشرف قد أجاز رسالة الباحث، ورآها صالحة للمناقشة....إلخ.

كما ليس مطلوبا من المشرف أن يدافع عن الأفكار والآراء التي وردت في الرسالة محل إشرافه، لأنها مسئولية الباحث وحده يجني ثمرتها إذا كانت طيبة، وعليه وحده، أن يتحمل سهام النقد الموجه إليها إذا كانت فاسدة.

بل يجب على المشرف أن يوجه الطالب إلى ما فيه الصواب، وأن يناقش الآراء الواردة في بحثه وبهدوء ورفق، بأن يقرع الحجة بالحجة، ويفند البرهان بالبرهان، ليصل الجميع إلى الحقيقة، التي قد تكون في رأي الأستاذ، وقد تكون في رأي الطالب.[٣]

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٧١.

(٢) د. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص٣٠.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص ٣٦.

المبحث الثالث

موضوع البحث

نتناول في هذا المبحث، اختيار موضوع البحث، وضوابطه، وعنوان البحث وكيفية إعداد خطة البحث، وتقسيم موضوع البحث، وذلك على النحو الآتي:

أولا: اختيار موضوع البحث

مما لا ريب فيه أن أول مشكلة كبيرة تقابل الكثير من الباحثين هي (تحديد موضوع يصلح لبحث يمكن الحصول به على درجة علمية كالماجستير، أو الدكتوراه)، ويرجع السبب في ذلك في غالب الأحوال إلى عدم معرفة الباحث المبتدئ بوجه خاص بشروط ومبادئ ومنهجية اختيار الموضوع، فضلا عن قصور درايته بنطاق التخصص ومشكلاته.[1]

ويجب أن يقوم موضوع البحث على جزئية محددة أو إشكالية أو فرضية معينة، يتناولها الباحث بالدراسة التأصيلية، والتحليلية، والمقارنة، لكل جزئياته، ويحيط بكل دقائقها، وصولا لنتائج أو لنظرية عامة بصددها.[2]

واختيار موضوع البحث هو في واقع الأمر من مهمة الباحث، وليس المشرف، كما يعتقد البعض،[3] ولكن هي مهمة بحاجة إلى إرشاد المشرف وتوجيهاته حتى يمهد سبل البحث ومسالكه ونطاقه ومشاكله. إذ لا يمكن الباحث المبتدئ، أن يسلك البحث

---

(١) د. فايز محمد حسين، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) د. مصطفى البنداري أبو سعدة، مرجع سابق، ص٧٢.

(٣) في ظروف مجتمعنا يحصل العكس أي أن المشرف هو الذي يختار الموضوع للطالب في كثير من الحالات.

العلمي، إلا بمساعدة مشرف متخصص في المجال العلمي الدقيق في المجال، الذي يهدف الباحث المبتدئ، إلى إجراء بحث فيه.[١]

ويجب عند اختيار موضوع البحث مراعاة بعض الأمور قبل صياغة العنوان (عنوان رسالة الماجستير) مثلا، حتى لا يقع في بعض الأخطاء مستقبلا، فما هي الأخطاء التي يقع فيها الباحث عند اختياره الموضوع.

١- أخطاء في اختيار موضوع البحث:[٢]

- ألا يكون الموضوع محددا بدقة.
- ألا يمثل الموضوع المختار مشكلة بحثية مثلا.
- ألا يكون الموضوع من الأهمية التي تستدعي إجراء بحث.
- أن يجبر الباحث على اختيار موضوع غير مقتنع به.
- أن يكون الموضوع أكبر من قدرات الباحث وإمكاناته.
- أن يكون موضوع قديم، وسبق لأبحاث أخرى ان تناولته من الزاوية نفسها.
- عدم وجود مصادر علمية يمكن أن يستعين بها الباحث لإتمام بحثه.

٢- أخطاء كتابة عنوان البحث:[٣]

- أن يكتب الباحث عنوانا طويلا، أو مليئا بالتفاصيل غير اللازمة التي يمكن أن تكون في حدود البحث أو تتضح من إجراءاته، أو أن يكون عاما غير محدد.
- ألا يعبر بدقة عن موضوع البحث ومشكلته.

---

(١) د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص٥٦.

(٢) د. حمادة خير محمود، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص٢٣.

(٣) د. حمادة خير محمود، المرجع السابق، ص٢٤.

- ألا يوضح العنوان متغيرات البحث.
- أن يحتوي على أخطاء لُغوِية.
- أن يتضمن نتائج أو أحكام من المفترض أن يصل إليها البحث.

٣- أخطاء في كتابة خطة البحث:

تتمثل في عدم إتباع الباحث الطريقة الصحيحة من حيث تقسيم الخطة، والتدرج من الفصول، ثم المباحث، ثم المطالب، ثم الفروع... إلخ.

ثانيا: ضوابط اختيار موضوع البحث

وضع الباحثون مجموعة من الإرشادات، ينبغي على الباحث وضعها في حسبانه وهو بصدد اختيار موضوع ليبحثه، وتتمثل هذه الإرشادات في الآتي:[١]

١. التأني في اختيار الموضوع: فلا بد للباحث أن يستغرق وقتا مناسبا يستقطعه للقراءة والتفتيش والتمحيص عن الموضوعات التي تستحق الدراسة والبحث.

وإذا وجد الباحث في نفسه ميلا لدراسة موضوع ما، وجب عليه قبل تسجيله والتقيد به أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية:[٢]

- هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد؟
- أمن من الممكن كتابة رسالة في هذا الموضوع؟
- أفي طاقتي أنا أن أقوم بهذا العمل؟
- هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه؟

---

(١) د. موسى محمد مصباح، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) د. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص٣١.

فإذا كانت الإجابة بالنفي في أي من هذه الأسئلة، فيحاول موضوعا آخر دون أن يضيع وقته ونشاطه في دراسة لن تكتمل له فيها عناصر النجاح.[١]

٢. الابتعاد عن الموضوعات التي يشتد حولها الخلاف. حيث أنها بحاجة إلى فحص وتمحيص، ومن الصعب على الباحث أن يكون موضوعيا في الوقت الذي تكون فيه الحقائق والوقائع مختلفا فيها إذ ليس البحث عرضا لآراء المخالفين والمؤيدين فقط.

٣. الابتعاد عن الموضوعات العلمية المعقدة التي تحتاج إلى تقنية عالية لصعوبتها على الباحث المبتدئ.

٤. الجدّة والأصالة: من الأمور الهامة في اختيار موضوع البحث، اختيار موضوع علمي، يتميز بالخصوبة وما زال فيه الكثير الذي يحتاج للإضافة، فليحذر الباحث من المواضيع التي قتلت بحثا، ولا يستطيع الباحث أن يضيف فيها سوى مزيدا من الأوراق الملقاة على الارفف التي لا تفيد المجتمع ولا الأفراد.[٢]

فيتعين على الباحث أن يختار موضوعا جديدا وأصيلا، ولم يتطرق إليه الباحثين من قبل وهو ما يحسب للباحث الذي يتناول مثل هذا الموضوع، أو لم يستهلك من قبل الغير شريطة أن يضيف إليه الباحث جديدا برؤية مختلفة عمن سبقوه متوخيا زوايا وأوجه للبحث بعيدة عن البحوث السابقة.[٣]

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر د. أحمد شلبي، المرجع السابق، ص ٣٢.

(٢) د. موسى محمد مصباح، مرجع سابق، ص٦٢.

(٣) د. السيد عبد الحميدة فودة، مرجع سابق، ص٧٦.

هذا، ويكون البحث جديدا، متى ما أضاف إليه الباحث نتائج قيمة ومفيدة للفكر القانوني، ليشكل بحثه إسهاما، ويضع لبنة في عملية التطوير المستمر للنظم القانونية لمواكبة مستجدات العصر.

٥. أن يتفق موضوع البحث مع رغبات الباحث وإمكانياته: يجب أن يصادف موضوع البحث نوعا من الارتياح والقبول في نفس الباحث، وتعلق شخصي منه بالبحث فيه ودراسته. ولا شك أن هذا الميل الشخصي للباحث نحو موضوع بحثه يجعله يبدع فيه ويبرز شخصيته العلمية في ثنايا البحث، ويدفعه إلى الإصرار والمثابرة على مراحل بحثه، ومحاولة التغلب على كافة الصعوبات التي قد تواجهه، وإنهاء بحثه في النهاية على الوجه الأفضل.

وإضافة لذلك، يجب أن يكون الموضوع ملائما لإمكانيات الباحث العلمية والبحثية، فإذا كان البحث دراسة مقارنة بالتشريعات الأجنبية، يجب أن يكون الباحث لديه إمكانية إتقان اللغة الأجنبية، وأن يكون في مقدرته الحصول على المراجع والقوانين الأجنبية حتى ولو تطلب الأمر السفر إلى الخارج في حال عدم توفر هذه المراجع في المكتبات داخل دولته، كما أن البحوث المقارنة بالفقه الإسلامي تحتاج أيضا إلى إمكانيات خاصة في الرجوع إلى أصول وأمهات الكتب الشرعية وإلى معرفة كيفية استنباط المعلومات منها.[1]

ثالثا: عنوان البحث

لا شك في القول، بأهمية أن تكون صياغة عنوان البحث صياغة منضبطة، لأن العنوان يدل ويشمل على جميع عناصر البحث، حيث يجب أن يدل على المسمى، كما

(١) د. السيد عبد الحميدة فودة، مرجع سابق، ص٧٨.

أن العنوان يحدد المجال الذي يعمل فيه الباحث، وتتخذه المكتبات أساسا لتصنيف البحث، ويؤدي وظيفة إعلامية عن موضوع البحث، بل ويعكس شخصية الباحث.[1]

ويخضع اختيار العنوان لموضوع البحث لعدة ضوابط وأحكام موضوعية وشكلية ومنهجية، تتمثل أبرزها في الآتي: [2]

١- الدقة والوضوح: مع سهولة الفهم في إطار محدد، بعيدا عن العموميات والإبهام وقبول التأويل وأكثر من تفسير.

٢- الإيجاز دون إخلال بعيدا على الإطالة المملة: فالعنوان الطويل يتسم بكونه فضفاض وممل، ويحتمل الكثير من التعريفات والتفصيلات، في حين العنوان القصير جدا أو المختصر لا يوضح أبعاد الموضوع، أو لا يدل على التضمينات، كما يصعب فهمه، وخير الأمور الوسط، ليكون العنوان بعيدا عن القصر المخل أو الطويل الممل.

٣- أن العنوان يدل على المحتوى: فالاسم لا بد أن يدل على المسمى، واختيار موضوع محدد في مسماه لا بد أن يعكس محتواه في إطار من التخصيص الدقيق.

٤- والحداثة والتفرد وإثارة الاهتمام بعيدا عن التكرار: ليميّز الباحث عن غيره ممن سبقوه، ومن ثم يبتعد عن الأنماط التقليدية، خاصة وأن الأبعاد البحثية الجديدة تزخر بالعديد من الموضوعات غير المسبوقة، وفي تخصصات دقيقة حديثة، وبما لا يتناسب مع غزارة تدفق المعلومات عبر شبكة المعلومات الالكترونية في كل يوم، بل في كل لحظة.

---

(١) د. مصطفى البدراوي أبو سعيدة، مرجع سابق، ص١٧٦.

(٢) د. حمد سليمان المشوخي، مرجع سابق، ص٨٢.

٥- أن يكون العنوان سهل الحفظ، كي يتردد على الألسن، ويحقق سرعة الانتشار في المحافل القانونية، فيجب الابتعاد عن الكلمات الصعبة غير المألوفة وغير المستساغة. حيث تصعّب عملية حفظ العنوان أو تذكّره.[١]

٦- عدم ذكر الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة في العنوان، من قبيل (الذي، التي، هو، هي) فلا يجب ذكرها في العنوان بل في متن البحث، لأنه يمكن الاستغناء عنها، مثلا عنوان (تعذيب المتهم الذي يؤدي إلى الموت)، يمكن صياغته بشكل: (تعذيب المتهم المؤدي إلى الموت).

٧- عدم وضع الاقواس في بعض الكلمات في العنوان، مثلا عنوان: (تجريم المخدرات ((المؤثرات العقلية)) في القانون الجنائي)، إذ يجب رفع هذه الاقواس، واختيار ما بين القوسين لوحده، أو إهماله، فيكون العنوان بشكل: (تجريم المخدرات في القانون الجنائي)، أو (تجريم المؤثرات العقلية في القانون الجنائي).[٢]

٨- يمكن وضع عنوان البحث بصيغة السؤال، لأن مضمون البحث عبارة عن محاولة للإجابة على سؤال، فمشكلة البحث هي سؤال يبحث عن جوابه، مثال ذلك، بحث نشره الدكتور عبد المجيد الحكيم، في مجلة القضاء العراقية، في حزيران عام ١٩٦٦، عنوانه (هل يمكن أن يوجد التزام بنقل الملكية، وهل يمكن أن يكون للالتزام أثر؟).

ومن باب العناوين الأفضل، أذكر هذا العنوان الذي أرسل لي وأنا اشتغل على هذا الكتاب من أحد طلابي في الماجستير، يخبرني بأنه قُبل للمشاركة به في أحد المؤتمرات العلمية لإحدى الجامعات اليمنية، وكان عنوانه (التحكيم بوصفه طريقا من طرق حسم

(١) د. قاسم هيال رسن، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) د. قاسم هيال رسن، المرجع السابق، ص٥٢.

المنازعات .. مدى الفعالية وأهم المقومات) وأرسلت له مباركا له ذلك واقترحت عليه تغيير العنوان إلى (فعالية ومقومات التحكيم بوصفه طريقا لحسم المنازعات).[١]

رابعا: إعداد خطة البحث

تُعرّف خطة البحث بوصفها (الخطوط الاساسية التي يسير عليها الباحث في بحثه)،[٢] وتشبه البوصلة التي يدرك بها السائر إلى أين يسير، ويسترشد بها في مسيرته، أي أنها تشبه مخطط البناء الذي يرسمه المهندس على الورق قبل تشييده.

وتعد خطة البحث بلورة لكل ما يدور في ذهب الباحث من أفكار حول موضوع البحث وتتضمن هذه الخطة تحديد موضوع البحث ومشكلته، وحدود البحث، وأهميته النظرية والعلمية وما يستطيع الباحث الوصول إليه من خلال هذا البحث. وبيان المنهج أو المناهج التي سوف يتبعها الباحث في بحثه. والدراسات السابقة ومدى تطورها في هذا النطاق وما يمكن أن يضيفه إليها من جديد وتطوير في موضوع البحث. والمراجع التي أطلع عليها. وأخيرا النتائج التي يستهدف الباحث تحقيقها.[٣]

ومن أجل تصميم خطة جيدة، على الباحث ألا يعتمد على أفكاره الخاصة في إعداد الخطة، بل عليه الاسترشاد بخطط البحوث السابقة القريبة من موضوعه، والاستعانة بالمختصين من ذوي الخبرة، لتأتي خطته متوازنة ومتلائمة لموضوع البحث وقدراته.

---

(١) الطالب مجدي بافطيم، تقدم بالبحث في المشاركة في المؤتمر العلمي الخامس بجامعة حضرموت المنعقد في المدة من ١-٢ أكتوبر ٢٠٢٣.

(٢) د. حمادة خير محمود، مرجع سابق، ص٣١.

(٣) د. جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص٤٧.

وتتمثل أهمية خطة البحث في أنها الوسيلة التي يقنع الطالب من خلالها أعضاء لجنة القسم المعني، في أن البحث يسد حاجة مهمة نظريا أو عمليا في مجال التخصص، وأنه على إلمام تام بمشكلة بحثه وبالوسائل والمهارات اللازم للقيام بالبحث.(١)

وتتضمن الخطة المبدئية الي يقوم بها الباحث لبحثه بالإضافة إلى تحديد عنوان البحث عدة خطوط عريضة رئيسية تحدد للباحث نطاق عمله. ومن هذه الخطوط: تحديد مشكلة البحث أو أسئلته الرئيسية، وتحديد أهمية البحث ونطاقه، وتحديد هدف البحث، والمنهج الذي سيتبعه الباحث لمعالجة موضوع بحثه، ومعرفة وسائل جمع المصادر والمراجع، وتحديد الإطار الزمني والجغرافي للبحث، ومعرفة البحوث والدراسات السابقة في موضوع البحث.(٢)

ومن الجدير بالذكر، أن الخطة المبدئية قابلة للتغيير، كما أنها تنطوي على تفاعل وتأثير متبادل بين عناصرها أو مراحلها. فتصميم البحث يعد أمرا قابلا للتغيير، لأن الباحث كلما تقدم في الدراسة وتعمق في الإحاطة بموضوعها ظهرت له جوانب وأمور لم تكن معروفة له عند وضع الخطة المبدئية، أو قد يحدث تعديل تشريعي أثناء كتابة البحث، فيؤدي ذلك إلى إعادة النظر في الخطة، وإدخال تعديلات وتغييرات عليها تتلاءم مع هذه المعلومات أو مع الظروف والمستجدات الجديدة.(٣)

خامسا: تقسيم موضوع البحث

ويقصد بتقسيم البحث وتبويبه، توزيع مادة البحث العلمية على العناصر التي يتكون منها البحث في شكل: فصول ومباحث ومطالب وفروع.(٤) وبعد انتهاء الباحث

---

(١) د. موسى محمد مصباح، مرجع سابق، ص٦٦. د. حمادة خير محمود، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) د. أيمن سعيد سليم، مرجع سابق، ص٩٣.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٨٣.

(٤) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية...، مرجع سابق، ص٨٩.

من مرحلة القراءة واستخراج المعلومات من المصادر والمراجع وتدوينها في بطاقات، وتوزيعها على أجزاء البحث، سيشعر أن فكرة البحث قد اختمرت في ذهنه وأن البحث أصبح مجسدا أمام ناظريه، وسيشعر أنه يرى البحث من بدايته إلى نهايته، عندئذ يستطيع أن يضع خطة بحث نهائية للبحث، وهذه الخطة سيسير عليها عند كتابة البحث، وقد تتغير وتتبدل أثناء الكتابة حتى آخر لحظة في البحث.[١]

ويجب أن تصاغ خطة البحث، بحيث تتضمن كافة ما قد يثور من عناصر وأفكار بشأن الفكرة موضوع البحث، ولذا فالأبحاث الجيدة هي التي تمت من خلال تنفيذ خطة بحث جيدة. ومن المتفق عليه بين الشراح، أن الباحث يكون أمامه، عند إعداد خطة البحث العلمي، أما استعمال منهج التقسيم الثنائي لموضوع البحث (المنهج الفرنسي) وأما منهج التقسيم المفتوح (المنهج الانجلو أمريكي).[٢]

وهذا ما نوضحه على الوجه الآتي:

١ – مناهج تقسيم البحث وتبويبه:

سبق القول، بأن هناك منهجين هما منهج التقسيم الثنائي (المنهج الفرنسي) ومنهج التقسيم المتعدد (المنهج الحر أو المنهج المتعدد).

أ – المنهج الفرنسي:

تتخذ خطة البحث وفقا للمنهج الفرنسي الشكل الآتي: يقسم موضوع البحث إلى فصلين أو مبحثين. ويقسم كل فصل إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين، بحيث تكون الخطة النهائية للبحث على الشكل الثنائي الآتي:

---

(١) د. أيمن سعيد سليم، اساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية في الدراسات القانونية والعملية، مرجع سابق، ص٦٩.

الفصل الأول

المبحث الأول

المطلب الأول

المطلب الثاني

الفصل الثاني

المبحث الأول

المطلب الأول

المطلب الثاني

المبحث الثاني

المطلب الأول

المطلب الثاني

ب – المنهج الحر – المنهج الانجلو أمريكي[1]

وبحسب المنهج الحر أو الخطة البحثية الحرة، يقوم الباحث بوضع خطة للبحث مفتوحة، حيث لا يلتزم بتقسيم معين ثنائي أو ثلاثي...، بل يقوم فقط بتحديد الخطوط الأساسية للبحث، ثم معالجة كل موضوع في فصل أو مبحث، ويقسم كل فصل أو مبحث أو مطلب إلى تقسيمات أصغر... وهكذا.

ولذلك، نجد البحث يحتوي على ثلاثة أو أربعة أو خمسة فصول، فعدد الفصول أو المباحث أو المطالب غير محدد، إذ يتوقف تحديده على موضوع كل بحث على حسب رؤية الباحث في معالجة الموضوعات، التي يرى أنها تدخل في موضوع البحث،

(١) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية ...، المرجع السابق، ص٧٠.

عن طريق تقسيم الموضوعات الكبيرة، إلى فصول متعددة. وبوجه عام لا يلتزم الباحث – وفقا لهذا المنهج – بمعالجة كل فكرة من أفكار البحث من خلال التقسيم الثنائي.

وتأخذ خطة البحث – طبقا للمنهج الحر – الشكل الآتي: يقسم البحث إلى عدة فصول تبعا لموضوع البحث ثم يقسم كل فصل إلى تقسيمات فرعية أيضا قد تكون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية ...إلخ.

وتكون الخطة النهائية للبحث على الشكل المفتوح الآتي:

الفصل الأول

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

الفصل الثاني

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

المبحث الرابع

الفصل الثالث

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

أما بشأن تقييم المنهجين السابقين، نعرض لهما على الوجه الآتي:

منهج التقسيم الثنائي، يذهب البعض[١] إلى القول بأنه منهج دقيق، يؤدي إلى توازن البحث من ناحية الكيف والكم. ولكن يؤخذ على هذا المنهج أن الكثير من الموضوعات العلمية القانونية لا تتفق موضوعيا مع معطيات منهج التقسيم الثنائي، ولكنها تتفق مع منهج التقسيم المتعدد، وإذا حاول الباحث تطويع خطته طبقا لمنهج التقسيم الثنائي، ترتب على ذلك حدوث خلل كمي وكيفي، وكذلك خلل في المعالجة، بحيث نجد أن أحد الاقسام أو الأبواب كبيرا جدا والآخر صغيرا جدا، وقد يشوبها عدم تناسق في العرض والتحليل والتركيب. وتعد هذه هي أكبر المشكلات التي قد تنشأ عن الالتزام بالمنهج الثنائي بالنسبة للموضوعات البحثية الجديدة التي يستعصي تطويعها له.[٢]

أما منهج التقسيم المتعدد في البحث العلمي، فيمكن تقديمه بوصفه يتميز بتناسب مع الموضوعات القانونية الجديدة التي تستعصي على منهج التقسيم الثنائي، كما أنه يتميز بالمرونة التي تخدم البحث العلمي أكثر من المنهج الثنائي الذي يفرض على الباحث اعتبارات شكلية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى أن البحث العلمي القانوني يشوبه عيب عدم التناسق بين الكم والكيف في المعالجة.[٣]

٢ – ضوابط تقسيم البحث وتبويبه:

توجد مجموعة من الضوابط يتعين التزام الباحث بها، كي يأتي تقسيمه للبحث منطقيا ومحكما، وتتمثل هذه الضوابط في الآتي:[٤]

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية...، مرجع سابق، ص٩١. د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية...، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص٩١.

(٣) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية...، المرجع السابق، ص٧١.

(٤) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية...، المرجع السابق، ص٩٣.

أ. الالتزام بالإطار الشكلي للتقسيم: ويقصد به الالتزام بمراعاة الشكل التنازلي للعناصر التي يتألف منها البحث على النحو الآتي: فصل، مبحث، مطلب، فرع، غصن، أولا، ١، أ.

ب. الالتزام بالتسلسل المنطقي: يجب أن تتسم خطة البحث بالمنطقية، بمعنى أن تكون كافة العناصر الرئيسية أو تلك المتفرعة عنها متصلة اتصالا وثيقا بموضوع البحث ولا تخرج عنه ولا تتناقض معه. كما يجب أن تتسلسل في عرض الأفكار، وأن تترابط منطقيا بحيث يقود كل عنصر إلى الذي يليه، فيشكل البحث في مجموعه سلسلة واحدة ترتبط كل جزئية فيها بما قبلها وتؤدي إلى ما بعدها.(١)

ج. التوازن بين أقسام البحث: يعد التوازن سمة أساسية في كل عمل علمي حيث يشترط أن يكون هناك توازن في المعالجة الكيفية لموضوعات البحث.

وفي نفس الوقت يكون توازن كمي بين أجزاء البحث. ويعد هذا شروط من الشروط التي تستوجب اهتماما خاصا من الباحثين، وهو يدل على مدى براعة الباحث وقدرته على إشكالات البحث، ومدى إلمامه بها وتمييزها عما يتشابه معها.(٢)

ويقصد بالتوازن الكمي: التوازن في حجم/ صفحات كل جزء من أجزاء البحث. كالتوازن بين عدد صفحات الفصل الأول وعدد صفحات الفصل الثاني...إلخ. فالتوازن الكمي أحد محددات تميز البحث العلمي. أما التوازن الكيفي: فيقصد به التوازن في المعالجة الكيفية للإشكاليات التي يتناولها البحث العلمي. فمقتضيات التوازن تفرض على الباحث أن يعالج إشكاليات البحث بدرجة واحدة من البحث والدراسة والتقصي والفحص.(٣)

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية...، المرجع السابق، ص٩٤.

(٢) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية .....، المرجع السابق، ص٧٤.

(٣) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية .....، المرجع السابق، ص٧٥.

ولا ريب في أن التوازن الكمي والكيفي يتحقق بكم المعلومات التي أطلع عليها الباحث، وبقدرته على التفكير والتحليل، ومهارته في الاستفادة منها وتوزيعها توزيعا جيدا على الهيكل أو البنيان التنظيمي للبحث.(١)

د. مراعاة الابتكار التجديد: يجب أن يحاول الباحث أن يكون تقسيمه لبحثه مبتكرا، وأن يضع بصمته الشخصية عليه، فلا يركن إلى التقسيمات التقليدية التي سبق أن أطلع عليها لموضوعات مشابهة لبحثه، لأن التقسيم الجديد يؤدي إلى أفكار جديدة، كما أن الابتكار في التقسيم نوع من أنواع الابداع يؤكد كفاءة الباحث، ويظهر موهبته العلمية.(٢)

ه. التناسق والترابط بين عناوين البحث: لا تكون جزئيات البحث منعزلة عن بعضها البعض، بل يجب أن تكون كل جزئية مرتبطة بالجزئية التي قبلها.(٣)

كما يجب على الباحث أن يراعي عند تقسيمه للبحث، ضرورة اختيار العناوين، ومراعاة دلالتها على المحتوى، أي التعبير عن العناوين بجمل قصيرة ودالة في الوقت ذاته على المسائل التي يتم معالجتها أو تناولها تحته.(٤)

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول صياغة البحوث القانونية...، المرجع السابق، ص٩٥.

(٢) د. أيمن سعد سليم، اساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية...، المرجع السابق، ص٩٦.

(٤) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول صياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص٩٦.

الفصل الرابع

مصادر البحث العلمي القانوني

تبدأ مرحلة جمع المصادر والمراجع، بعد أن ينتهي الباحث من اختيار الموضوع وإعداد خطته المبدئية. وتعد المراجع والمصادر المتنوعة وعاء المادة العلمية للبحث.

وعلى الباحث أن يتجنب المواضيع التي تتصف بندرة المراجع حتى لا يضيع وقته، وجهده عبثا. ومن هنا الضرورة تقتضي عدم التسرع في اختيار المواضيع البراقة.

ويقوّم بعض العلماء القيمة العلمية للبحث بكثرة المصادر والمراجع.[1]

وترتيبا لما سبق، سوف نقسم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: تحديد مصادر ومراجع البحث العلمي القانوني.

المبحث الثاني: كيفية الحصول على المصادر والمراجع.

المبحث الثالث: قراءة المصادر والمراجع وتدوين المعلومات.

وذلك على النحو الآتي:

---

(١) د. غازي حسين عناية، إعداد البحث العلمي (ليسانس – ماجستير – دكتوراه)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٤١.

المبحث الأول

تحديد مصادر ومراجع البحث العلمي القانوني

الفرق بين المصدر والمرجع:

المصدر: هو كل مصنف يحتوي على معلومات تعرض لأول مرة مثل المخطوطات والوثائق والتقنينات ومجموعات الاحكام القضائية.

أما المرجع: فهو المصنف الذي ينشر فيه معلومات استقاها من مصادرها الاصلية مثل المراجع العامة والمراجع المتخصصة، ورسائل الدكتوراه...إلخ.(١)

تتمثل مصادر ومراجع البحث الأساسية في علم القانون في الآتي:

المراجع العامة، والمراجع والبحوث المتخصصة، الرسائل العلمية، الدوريات، أحكام القضاء، الموسعات العلمية، دوائر المعارف، المعاجم والقواميس.

أولا: المراجع العامة: وتنحصر في الدراسات والبحوث التي تشكل المبادئ والقواعد والأصول لعلم قانوني معين. وتفيد المراجع العامة الباحث والبحث العلمي للعلاقات والروابط القائمة بين العلوم القانونية والعلوم الأخرى، كعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والدين والتاريخ وعلم النفس وما إليها.(٢)

ثانياً: المراجع الخاصّة أو المتخصصة: وهي التي تقتصر في معالجتها على مجال موضوعي محدد مثل كتاب الجرائم الضريبية، فهو خاص، لأنه أختص جرائم بعينها ألا وهي (الجرائم الضريبية).

---

(١) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص٩٤.

(٢) د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي .....، مرجع سابق، ص٨٣.

وتتميز المراجع والبحوث التخصصية عن المراجع العامة، بعموم الدراسة ودقة التحليل والمعالجة الراقية، وتوثيق جميع مصادر البحث الممكنة، نظرا لعدم اقتصارها على التعرض للأحكام العامة والمبادئ الكلية للمسائل التي تتناولها، حيث أنها تتناول مسألة دقيقة وتخضعها لدراسة معمقة.(١)

ثالثا: الرسائل العلمية

تكتسب الأبحاث الجامعية والرسال الاكاديمية المتخصصة أهمية بالغة في عملية البحث العلمي، ويتم إنجازها وتحضيرها أساسا لنيل درجات وألقاب علمية على مستويات مختلفة من الدراسات الجامعية.

أنّ البحث الجامعي الاكاديمي بمختلف مستوياته ودرجاته ابتداء بالبحث الصفّي ومرورا بالرسالة وانتهاء بالأطروحة، يخضع لشروط وإجراءات قانونية قبل نيل أي شهادة من الشهادات الموازية لكل بحث، بحيث يمر بعدة مراحل منها: التأطير والإشراف من قبل الأستاذ المشرف المختص، ثم المناقشة العلنية أو العامة أمام لجنة من الأساتذة الاكفّاء المتخصصون في نفس المجال.(٢)

فالأطروحة مثلا، من الناحية العلمية يجب أن تكون بحثا جيدا تتوفر فيه الموضوعية والترتيب المنطقي والتناسب والوحدة والأمانة العلمية والشكل والأسلوب واللغة والقواعد، ويكون الهدف الأساسي من الأطروحة هو ابتكار شيء جديد أو على الأقل إعادة صياغة لموضوع سابق اعتمادا على أفكار جديدة في البحث.

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٢) د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي ....، مرجع سابق، ص٨٥.

وفي ظل التطور الذي شهدته المكتبات، أصبح هناك قسم خاص بالرسائل العلمية، يتم فيه تصنيف تلك الرسائل وفهرستها وفق نظام الفهارس المعمول به في المكتبة.(١)

رابعا: الدوريات: وهي مصنفات مطبوعة، تصدر بصفة دورية منتظمة، عن جهة علمية متخصصة، وتتضمن بحوثا ومقالات للمختصين والباحثين في القانون واساتذة كليات الحقوق، وكبار رجال القضاء، وغيرهم من المهتمين، أو تعليقات على الأحكام القضائية، أو النصوص التشريعية.

ويجب التأكيد، على أن البحوث والدراسات والتعليقات المنشورة في الدوريات، غالبا ما تكون ذات قيمة جيدة في مجال تخصصها، حيث أنها تعرض على لجنة لتحكيمها وتقويمها قبل نشرها في الدورية.(٢)

وعادة تصدر الدورية عن جهة علمية متخصصة، تشرف على إصدارها سنويا أو نصف سنوية.(٣) أو ربع سنوية كمجلة الحقوق، التي تصدر عن المجلس العلمي في جامعة الكويت، وتعد أهم الدوريات المتخصصة على مستوى الجامعات العربية، وفي مصر تصدر الدوريات المتخصصة الآتية:(٤)

- مجلة القانون والاقتصاد التي تصدر عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة.
- مجلة الحقوق التي تصدر عن كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية.

---

(١) كما هو معمول به في المكتبة المركزية جامعة عدن، ومكتبة كلية الحقوق جامعة عدن.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، المرجع السابق، ص١٠٥.

(٣) مثل مجلة القانون، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق جامعة عدن وآخر إصدار لها – يوم كتابة هذا الهامش – العدد السابع والعشرين – يونيو ٢٠٢٢.

(٤) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص٥٣.

- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية تصدر عن كلية الحقوق عين شمس.
- مجلة المحاماة تصدر عن نقابة المحامين.
- مجلة هيئة قضايا الدولة، تصدر عن هيئة قضايا الدولة.
- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، تصدر عن كلية الحقوق جامعة المنصورة.
- مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن جمعية الاقتصاد والتشريع.
- مجلة القضاة، تصدر عن نادي القضاة.
- مجلة الدراسات القانونية، التي تصدر عن كلية الحقوق جامعة أسيوط.
- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، التي تصدر عن كلية الحقوق جامعة المنوفية.
- مجلة روح القوانين، تصدرها جامعة طنطا.
- مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، تصدر عن كلية الحقوق جامعة بنها.
- المجلة القانونية والاقتصادية، التي تصدر عن كلية الحقوق جامعة الزقازيق.

وفي اليمن ثمة دوريات متخصصة وهي:

١- مجلة القانون، تصدر عن كلية الحقوق جامعة عدن.

٢- مجلة الشريعة والقانون، منشورات جامعة صنعاء.

٣- دراسات قانونية، مجلة دورية يصدرها اتحاد الحقوقيين الديمقراطيين اليمنيين، عدن.

٤- دراسات قانونية، دورية فصلية صادرة عن دائرة الدراسات القانونية بمركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء.

٥- القسطاس، شهرية، قانونية، تصدر عن ملتقى المجتمع المدني، صنعاء.

٦- التحكيم، شهرية قانونية اقتصادية، تصدر عن المركز اليمني للتوفيق والتحكيم، صنعاء.

وإضافة لما سبق، نذكر بعض الدوريات التي صدرت في اليمن وأهتمت بنشر الدراسات القانونية، مثل الآتي:

١- مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، علمية متخصصة محكَّمة، نصف سنوية، جامعة عدن.
٢- مجلة اليمن، مركز الظفاري للبحوث والدراسات اليمنية، محكَّمة، جامعة عدن.
٣- دراسات يمنية، مجلة فصلية، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء.
٤- الثقافة الجديدة، وزارة الثقافة، عدن. بعد الوحدة اليمنية أصبحت الثقافة، مجلة ثقافية فكرية، شهرية، وزارة الثقافة، صنعاء.
٥- الثوابت، مجلة فصلية تعنى بقضايا الفكر والثقافة والتنمية والسياسة.
٦- دروب، فصلية، ثقافية، يصدرها مركز الكناري للاستشارات والخدمات الثقافية.
٧- اليمن الجديد، مجلة شهرية ثقافية جامعة، تصدر عن وزار الثقافة، صنعاء.
٨- تهامة، مجلة علمية - أكاديمية - محكَّمة - نصف سنوية، تصدر عن جامعة الحديدة.
٩- القضائية، صحيفة شهرية، تصدر عن الدائرة الفنية في المحكمة العليا.

خامسا: الموسوعات العلمية ودوائر المعارف

الموسوعة هي مصنف يتضمن جميع الموضوعات التي تتعلق بالنشاط الإنساني أو بنوع معين من هذا النشاط.

وتتضمن الموسوعات شرحا لمختلف الموضوعات بطريقة موجزة. ومرتبة حسب موضوعاتها ترتيبا هجائيا. ويقوم بإعدادها مجموعة متميزة من العلماء من مختلف التخصصات، يتولى كل واحد منهم، حسب تخصصه، شرح الموضوعات المتعلقة

بجانب من جوانب النشاط الإنساني.[١] مثل الموسوعة اليمنية،[٢] التي تضم مجموعات تتعلق بكل أوجه النشاط الإنساني، كالتاريخ والجغرافيا، والقانون...إلخ.

وتوجد كذلك الموسوعات القانونية المتخصصة التي تتعلق بالفقه أو بالقانون مثل موسوعة الفقه الإسلامي الصادرة عن وزارة الأوقاف المصرية.[٣]

سادساً: معاجم اللغة والقواميس

وهي المراجع المتخصصة في بيان مفردات اللغة واصطلاحاتها، أو ترجمتها إلى لغة أخرى. وقد يتحاج الباحث خلال بحثه إلى معجم قانوني أو معجم لغوي. ومن أمثلة معاجم اللغة العربية (المعجم الوسيط) الصادر عن مجمع اللغة العربية، أو معجم مختار الصحاح للرازي، أو معجم لسان العرب لابن منظور.

كما قد يحتاج لقاموس الاصطلاحات القانونية الإنجليزية المترجمة إلى العربية مثل المعجم القانوني لحارث سليمان الفاروقي.[٤]

سابعاً: المجموعات القضائية

وهي المصنفات التي تضم الأحكام القضائية في الدعاوى المختلفة، وتتثمل أهمية هذه المجموعات القضائية بوصفها مصدر من مصادر البحث العلمي، في تقديمها للباحثين تفسير القضاء للنصوص المتعلقة بموضوعاتهم التي يبحثون فيها، ناهيك، عن

---

(١) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) صدرت عن مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م من جزئين، والطبعة الثانية من أربعة أجزاء صدرت يناير ٢٠٠٣م.

(٣) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، المرجع السابق، ص٥٧.

(٤) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١١١.

توضيحها مدى صلاحية تلك النصوص لحل كافة المشكلات العملية التي تثيرها موضوعاتهم البحثية على أرض الواقع، وتحديد أوجه القصور والنقص التي تشوبها.[1]

وهناك نوعين من هذه المجموعات القضائية:

أ- المجموعات القضائية الرسمية: وهي التي تصدرها الجهات الرسمية التابعة للجهات القضائية.

ب- المجموعات القضائية غير الرسمية: وهي التي يصدرها بعض المتخصصين في مجال القانون، وتضم أهم الأحكام القضائية التي صدرت من جهة قضائية معينة.

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة ....، المرجع السابق، ص١١٣.

المبحث الثاني

كيفية الحصول على المصادر والمراجع

سنتناول في هذا المبحث كيفية جمع المادة العلمية التي يتطلبها الباحث، وطرق الحصول على المصادر والمراجع وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

جمع المادة العلمية

ويعد توفرها شرطا ضروري لاختيار الموضوع، وعلى الباحث أن يتجنب المواضيع التي تتصف بندرة المراجع حتى لا يضيع وقته، وجهده عبثا. ومن هنا الضرورة تقتضي عدم التسرع في اختيار المواضيع البراقة. ويقوّم بعض العلماء القيمة العلمية للرسالة بكثرة المصادر والمراجع.[1]

وتُعد مرحلة جمع المصادر والمراجع وثيقة الصلة بمرحلة وضع الخطة المبدئية، إذ أن الباحث لا يستطيع وضع خطة البحث المبدئية إلا بعد الاطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع تتصل بموضوع بحثه، وهي تمثل جزء بسيط من المراجع والمصادر التي سوف يقوم بجمعها، كما أن المراجع التي استعان بها في وضع الخطة المبدئية قد ترشده إلى مراجع أخرى.[2]

---

(١) د. غازي حسين عناية، إعداد البحث العلمي .....، مرجع سابق، ص٤١.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، المرجع السابق، ص١١٧.

ويجب على الباحث أن يكتب بيانات المراجع التي حصل عليها، والمراجع التي يسعى للحصول عليها، وكلما وجد مرجعا يتعلق بموضوع بحثه عليه تسجيل بياناته، وتتمثل البيانات التي يقوم بتسجيلها في البيانات الموضحة على غلاف المرجع أو المصدر، وتشمل عنوان الكتاب واسم المؤلف ورقم الطبعة وتاريخ النشر والناشر وعنوانه، كما يجب عليه أن يدّون المكان الموجود به الكتاب.[١]

وأثناء جمع المادة العلمية يجب على الباحث الاطلاع سريعا على المرجع أو المصدر، وذلك عن طريق قراءة المقدمة والفهرس، فإذا وجده يتصل بموضوع بحثه وجب عليه اقتناءه أو تصوير الأجزاء التي تفيده في بحثه أو نقل هذه الأجزاء. وأيضا عليه ألا يترك مصدرا أو مرجعا متصلا ببحثه دون أن يحصل منه على المعلومات التي تفيده، لأنه قد يتركه على أمل الحصول عليه مرة أخرى فلا يجده.[٢]

ويعتمد البحث القانوني على ثلاثة أنواع من المصادر والمراجع:

- النصوص القانونية.
- الأحكام القضائية.
- والكتب الفقهيه.

والأجدر بالباحث أن يبدأ بالاطلاع على الكتب الفقيه المتخصصة، ولا سيما الرسائل العلمية الحديثة، فهي التي ستدله على المراجع والمصادر الأخرى، والأفضل أن يخصص لكل نوع من هذه الأنواع وقتا محددا متواليا فيخصص وقتا لجمع المراجع

(١) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، المرجع السابق، ص٩٥.

الفقهية، ويخصص وقتا لجمع النصوص التشريعية، ويخصص وقتا لجمع الأحكام القضائية.[١]

ومن الأفضل للباحث إذا كان يتبع المنهج المقارن في معالجة بحثه، أن يقوم بجمع مصادر ومراجع كل نظام قانوني على حدة بطريق متتابعة، فإذا كان يقوم بالمقارنة بين القانون اليمني والجزائري والفرنسي، عليه أن يجمع المصادر والمراجع المتعلقة بالقانون اليمني، ثم المتعلقة بالقانون الجزائري، ثم بالقانون الفرنسي.

وعندما يشعر الباحث بأنه قد قام بتغطية كل نقاط البحث من المصادر والمراجع، وأن ما تم جمعه يكفي للشروع بالكتابة منه، ولكن هذا لا يعني أن عملية جمع المصادر والمراجع كمرحلة انتهت، بل صارت عملية جمع المصادر والمراجع عملية ثانوية وليست أساسية.[٢]

المطلب الثاني

طرق الحصول على المصادر والمراجع

يمكن الحصول على المصادر والمراجع من المكتبات والجمعيات العلمية أو المنظمات المدنية المعنية بالقانون، ومعارض الكتاب المحلية أو الخارجية، والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، المقابلة والاستبيان.

أولا: المكتبة: المكتبة هي المكان الذي يوجد فيه الكتب والمراجع التي يعتمد عليها الباحث، لاستقاء المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه.

---

(١) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، المرجع السابق، ص٩٦.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١١٨.

وتنقسم المكتبات من حيث تنوع الكتب التي يحتاج إليها الباحث القانوني إلى نوعين: مكتبات عامة، ومكتبات قانونية خاصة.[١]

واللجوء إلى المكتبة هو المصدر الأساسي للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بكل بحث علمي. وما الوسائل الأخرى في ذلك إلا وسائل مكملة للمكتبة.[٢]

وإضافة إلى المكتبات العامة والمكتبات الخاصة، يمكن أن نميز بين المكتبات من ناحيتين: فمن حيث ملكية المكتبة فأننا نجد مكتبات عامة وأخرى خاصة. ومن ناحية هدفها فأننا نجد مكتبات تقدم خدماتها للجمهور والمترددين عليها مجانا منها ما يتخصص في بيع الكتب. ومن ناحية ما تحتويه من كتب فلدينا المكتبة الجامعية والمكتبة المتخصصة.[٣]

ولا ريب في القول، بأن المكتبة مكان له قدسيته واحترامه، ولذلك على الباحثين مراعاة قواعد خاصة كآداب التعامل داخل المكتبة تتمثل في:[٤]

أ. مراعاة الهدوء داخل المكتبة، والامتناع عن كل ما يعكر هذا الهدوء في المكتبة ويشوش على روادها.

ب. التعامل بأدب ولطف واحترام مع موظفي المكتبة، والاستعانة بهم للتعرف على المكتبة ومحتوياتها.

---

(١) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، المرجع السابق، ص٦١.

(٢) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث القانوني، مرجع سابق، ص٥٧.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث القانوني، المرجع السابق، ص٦٤-٦٦.

(٤) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٢٥.

ج. المحافظة على الكتب والمراجع وعدم تعريضها للتلف، وعدم التأشير بالقلم في صفحات الكتاب، أو نزع صفحات منه، ويجب إتباع كافة التعليمات الخاصة بتصوير أي جزء من الكتاب.

د. عدم إدخال الهواتف المحمولة إلى المكتبة، أو على الأقل إغلاق الهاتف عند دخول المكتبة.

ثانياً: الشبكة الدولية للمعلومات: هي شبكة للاتصالات الدولية عبر الكمبيوتر، يتداول فيها معلومات وبيانات لا حصر لها. وقد أدت هذه الشبكة إلى توفير وقت وجهد الباحثين حيث يستطيع أن يذهب إلى أقصى مكان في العالم وهو جالس في بيته.

وأصبحت هذه الشبكة وسيلة (من افضل الوسائل الحديثة للتعلم الذاتي حيث يمكن عن طريقة الاطلاع على أحدث ما وصل إليه العلم، كما يمكن أن تستخدم في التعليم وبصفة خاصة التعليم عن بعد، ويستخدم كذلك في البحث العلمي).[1]

وقد نشأت هذه الشبكة في الولايات المتحدة في ستينات القرن الماضي تحت اسم (أربانت Arpanet) أي (وكالة مشروعات البحوث المتقدمة) وهي التي كلفت بتنفيذ المشروع وهي تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية. وذلك لتحقيق هدف عسكري استراتيجي وهو ربط الإدارات المختلفة لوزارة الدفاع الأمريكية بعضها بالبعض الآخر، وربطها ببعض الأهداف السياسية والعسكرية الأخرى، وذلك لخدمة التأهب السريع للقوات المسلحة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

وفي عام ١٩٨٩، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قررت الحكومة الامريكية وقف تمويل (أربانت)، ووضعت خطة جديدة لإمكانية الاستفادة من المعلومات المخزنة بشكل

---

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث القانوني، المرجع السابق، ص٩١.

تجاري ولأغراض مدنية في شكل شبكة تقرر تسميتها (انترنت) (Internet)، (International Network).[١]

ويمكن للباحث القانوني الحصول على أحدث الأحكام والمعلومات التي تتعلق ببحثه، عن طريق الاتصال بشبكة الانترنت، سواء أكانت بحوثا فقيه أم أحكاما قضائية أم نصوصا تشريعية، دون التنقل من مكان إلى آخر عن طريق استخدامه لجهاز كمبيوتر شخصي، واشتراكه في خدمة الانترنت، وكل ما عليه بعد ذلك أن يقوم بتوصيل خط التلفون العادي بجهاز الكمبيوتر ليتمكن من الوصول إلى الجهات المختصة التي تعرض أحكاما أو معلومات تتعلق بموضوع بحثه، لكن عليه أن يعرف عناوين هذه الجهات على النحو الآتي:[٢]

١- قسم القانون بجامعة هارفارد	www.harvard.edu
٢- قسم القانون بجامعة كولومبيا	www.colombia.edu
٣- قسم القانون بجامعة كورنل	www.cornell.edu
٤- قسم القانون بجامعة يال	www.yale.edu
٥- مدرسة الحقوق بجامعة فوريدا	Journal.law.un.edu
٦- مجلة القانون والتكنولوجيا	www.uric.edu
٧- القانون والطب الشرعي	www.law.indiana.edu:80/
٨- الاتحاد الأمريكي للمحامين	www.abanet.org/
٩- مرشد الانترنت للموارد القانونية	www.ilrg.com
١٠- مكتبة واشنطن ولي القانونية	Liberty.ue.wlu.edu

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٢) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، المرجع السابق، ص٧٢.

١١- مركو معلومات جامعة كورنل	Fatty.law.cornell.edu
١٢- مكتبة الكونجرس الأمريكية	Lcweb.loc.gov/
١٣- مكتبة الكونجرس بباريس	www.cujas.univ.paris1
١٤- المكتبة القومية الفرنسية	www.bnf.fr
١٥- جازيت دي باليه Gazette du palais	www.gpdoc.com
١٦- وزارة العدل الفرنسية	www.justice.fr
١٧- مجلس النواب الفرنسي	Assemble.nat.fr
١٨- مجلس الشيوخ الأمريكي	www.senat.fr
١٩- القانون الفرنسي	www.amgot.fr/
٢٠- قانون فرنسا	Law.france.request(a)amgot.org

هذا، وينبّه الباحثون إلى أن المعلومات التي تُسجل عبر الانترنت، في بعض الأحيان، قد تكون مجهولة المصدر، ولا تتسم بالدقة، وفي أحيان أخرى، قد تكون مضللة لا تتسم بالحياد والموضوعية، وبالتالي فيجب على الباحث أن يتعامل مع الانترنت بحذر، فلا يأخذ ما ورد فيه من معلومات على أنها مسلمات، كما يجب عليه أن يتتبعها من مصادرها الاصلية ليستوثق من صحتها، فالإنترنت وظيفته الأساسية – بالنسبة للباحث– هو الإرشاد عن مكان المعلومات، وليس إعطاء المعلومات، بحيث تظل المكتبة هي المكان الأمثل للحصول على المعلومات، وكل هذه الوسائل الحديثة ما هي إلا عوامل مساعدة بجانب هذا المصدر الأصلي.[١]

(١) د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، المرجع السابق، ص٧٣.

ثالثاً: المقابلة Interview: تعد المقابلة الشخصية من الوسائل الهامة في جمع البيانات والمعلومات فهي حوار بين شخصين الباحث الذي يعد أسئلته ويلقيها على الطرف الآخر الذي يجيب عليها. هذه الإجابات التي يقوم الباحث برصدها وتحليلها. وتفيد المقابلة الشخصية كمصدر للمعلومات في كثير من العلوم لا سيما العلوم السياسية والاجتماعية وكذلك القانونية.(١)

ولكي تكون المقابلة مفيدة فيجب على الباحث إجراؤها مع الأفراد الذين لهم صلة بموضوع البحث مثل الشخصيات التي ساهمت بدور معين يتصل بهذا الموضوع. مثل المقابلة التي أجريتها مع آخر قضاة السلطة الكثيرية، في الفترة التي كنت اشتغل على كتاب (النظام القانوني والقضائي في عدن والمحميات واتحاد إمارات الجنوب العربي).(٢) حيث قمت بزيارة آخر القضاة من بيت بارجاء في السلطنة الكثيرية.(٣)

هذا، ويجب الإعداد للمقابلة الإعداد الجيد، أضف إلى التحلي بجملة من الآداب عند القيام بالمقابلة.(٤)

رابعا: الاستبيان

١- **تعريف الاستبيان:** الاستبيان هو أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين يتم وضعها وفق إطار علمي

---

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث القانوني، مرجع سابق، ص٨١.

(٢) ارجع أعلاه، ص٦٠٢ هامش.

(٣) قابلت آخر قضاة السلطنة الكثيرية من بيت بارجاء وأعطاني وثيقة كيفية استلام المنصب القضائي منشورة في الكتاب المشار له يحيى قاسم علي، النظام القانوني والقضائي، الطبعة الأولى، دار الصادق، صنعاء، ٢٠٠٨، ص٦٠١.

(٤) ارجع بشأن ذلك د. أيمن سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص٦٧-٦٨.

محدد. وتقدم إلى المستفيدين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم.[١] ويطلب من المبحوثين الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان بكل وضوح وحرية دون تردد مع عدم ضرورة ذكر أسمائهم، وهناك نقاط مهمة ينبغي الالتفات إليها عند إعداد وتوزيع الاستبانات، وهي:[٢]

١. قد يكون باستطاعة الباحث الحصول على المعلومات المطلوبة في الاستبيان عن طريق مصادر أخرى بطريقة سهلة، لذلك يتوجب تجنب الأسئلة عن تلك المعلومات.
٢. تجنب الأسئلة الغامضة والمبهمة والتمسك بالوضوح والدقة في صياغة الأسئلة.
٣. مخاطبة المبحوثين بأسلوب لطيف ومشجع لهم لحثهم على الإجابة على الأسئلة بكل حرية واندفاع.
٤. تجنب الأسئلة الإيحائية التي توحي للمبحوثين بإجابات معينة.
٥. تجنب الأسئلة المطولة التي قد تؤدي إلى ملل المبحوثين وتقاعسهم في الإجابة عليها.
٦. ضرورة انتظام وترتيب الأسئلة بصورة منطقية ومعقولة بحث يكون هناك تسلسل منطقي.

٢- أنواع الاستبيانات

للاستبانات ثلاثة أنواع، نوضحها كما يأتي:[٣]

١. الاستبيان الحر أو المفتوح: ويقصد به الاستبيان الذي يترك فيها للشخص الموجه إليه الاستبيان حرية الإجابة على الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان، دون إجباره

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث القانوني، مرجع سابق، ص٧٤.
(٢) د. عصمت عبد المجيد بكر، أصول البحث القانوني، مرجع سابق، ص٤١.
(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٣٥.

على اختيار إجابته من بين إجابات محددة، أو الإجابة على هذه الأسئلة بطريقة معينة.

وأسلوب الاستبيان الحر أو المفتوح قد يكون بطريقة مباشرة، يتوصل من خلالها القائم بالاستبيان لمعرفة إجابة الموجه إليه الاستبيان، كما قد يكون في فرض عدة إجابات آخرها اختيار إجابة أخرى غير الإجابات المطروحة مع ترك مكان للإجابة.(١)

ومن سمات هذا النوع من الاستبيان في أنه يسمح للشخص الموجه إليه الاستبيان، بالإجابة بحرية تامة دون إجبار على اختيار إجابة محددة بمعرفة الشخص القائم بالاستبيان. كما يتميز باتفاقه مع أصول ومبادئ البحث العلمي القائمة على أساس رغبة الباحث في الوصول إلى الحقيقة، دون التقيد بنتائج مسبقة للبحث أو استباق لنتائجه، فيقوم الباحث بتحليل إجابات الموجه إليه الاستبيان واستخلاص النتائج القانونية.(٢)

وتتمثل عيوب هذا النوع من الاستبيان في حاجته إلى وقت وجهد كبيرين من جانب الموجه إليهم الاستبيان للإجابة على الأسئلة، الأمر الذي قد يدفعه إلى الإحجام عن الإجابة، أو إهمالهم وعدم تسليمهم للباحث. إضافة إلى ذلك صعوبة تصنيف الإجابات وتحليلها من قبل الباحث.(٣)

---

(١) د. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في القانون، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٢) د. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في القانون، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص٣٦.

١. الاستبيان المغلق أو المقيد

وهو الاستبيان الذي يقتضي من الشخص الموجه إليه الاستبيان ضرورة الإجابة على الأسئلة محل الاستبيان بطريقة محددة، كالإجابة باختيار (نعم) أو (لا)، أو اختيار الإجابة بين إجابات محددة.

وهي الصورة الأكثر شيوعا واستعمالا، كما أنها الأكثر جدوى من الناحية العملية، حيث يتمكن الموجه إليه الاستبيان من إنجازه في أقصر وقت وبأقل جهد، كما أنه يُمكّن القائم بالاستبيان من استخلاص نتائجه بسهولة.(١)

ويُعاب على الاستبيان المغلق أنه يقيد الشخص الموجه إليه الاستبيان بإجابات محددة ومعينة، مما لا يسمح له بأن يعبر عن وجهة نظره بحرية.(٢)

٢. الاستبيان المختلط:

وهو الذي يجمع بين الاستبيان الحر والمغلق، أي ذلك الاستبيان الذي تحتوي فيه استمارة الاستبيان على أسئلة يتعين الإجابة عليها بطريقة محددة، واسئلة أخرى يترك فيها للشخص الموجه إليه الاستبيان حرية الإجابة عليها.(٣)

ويعد الاستبيان المختلط نتاج الجمع بين الصورتين السابقتين، وفيها يجمع الباحث ويستفيد من مزايا هذين النوعين. وتختلف نسبة الاختلاط داخل الاستبيان الواحد من

---

(١) د. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي ....، المرجع السابق، ص١٩٦.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث ....، المرجع السابق، ص١٣٧.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث ....، المرجع السابق، نفس الصفحة.

موضوع إلى آخر، فأحيانا يتعادل عدد الأسئلة الحرة مع الأسئلة المقيدة، وتارة ترجح كفة إحداهما على أخرى.[١]

ويشترط في الأسئلة محل الاستبيان الآتي:[٢]

أ. الوضوح: يجب أن يكون السؤال واضحا لا يحتمل خيارات متعددة أو متضاربة تؤدي إلى التباس لدى أفراد العينة.

ب. عدم الازدواجية: فازدواج السؤال يثير قضيتين قد تختلف وجهات نظر أفراد العينة تجاهها.

ج. مراعاة المستوى التعليمي لأفراد العينة: يجب أن يخاطب هذه الأسئلة عقول أفراد العينة على علاتها أي في حدود مستواها الثقافي والتعليمي.

د. ضرورة أن تكون الأسئلة سواء مفتوحة أم مغلقة محدودة وقصيرة حتى يتسنى لأفراد العينة أن يجيبوا عنها في سهولة ويسر.

(١) د. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي ....، مرجع سابق، ص١٩٧.

(٢) د. جابر جاد مصار، أصول وفنون البحث العلمي، مرجع سابق، ص٧٦.

المبحث الثالث

قراءة المصادر والمراجع وتدوين المعلومات

سنتناول في هذا المبحث قراءة المصادر والمراجع وتدوين المعلومات وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

قراءة المصادر والمراجع

يحتاج الباحث في هذه المرحلة إلى اتقان مهارات القراءة وتحسين عاداتها، وذلك بمراعاة القواعد الآتية:[1]

١- أن يقرأ بفهم وهدوء، وتأن وإدراك، وتفكير وتمحيص، واندماج تام في الموضوعات التي يقرأها. إذ أن الرغبة في القراءة وحب الموضوع الذي اختاره الباحث، هما من المستلزمات الجوهرية اللازمة للإبداع.

٢- تحديد أهداف القراءة، هل هي للبحث؟ أم للفهم والحفظ؟ أم لتثبيت المعلومات؟

٣- توفير متطلبات القراءة من حيث الزمان، وذلك بتخصيص وقت كاف ومناسب وهادئ للقراءة.

٤- أن يكون الباحث حاذقا في تحديد قيمة الكتب التي بين يديه، عليه أن يدقق فيها، فيقدم الأهم منها على المهم توفيرا للوقت والجهد.

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٤١.

٥- أن يبدأ الباحث بقراءة أولية سريعة، تتناول عنوان الكتاب وفهرسه ومقدمته، لمعرفة موضوعه والهدف من تأليفه، حتى إذا عرف الباحث الكتب التي تهمه قرأها قراءة تفصيلية.

٦- أن يبدأ بقراءة الكتب المستعارة أولا، ثم يباشر القراءة في الكتب المتوافرة لديه.

وتقسم القراءة التي تسبق التدريب إلى ثلاثة أنواع، حسب نوع المصادر أو المراجع، هي القراءة السريعة، قراءة عادية، وقراءة متأنية.[١]

١. القراءة السريعة: وهي النظر في فهرس الكتاب نظرة فاحصة، للوقوف على الموضوعات التي لها صلة بالبحث، فقد يوجد في الفهرس ما يدل على موضوعات هامة، فإذا تم الرجوع إلى الصفحات لا يجد الباحث إلا معلومات سطحية.

ويُقيّم الباحث من خلال هذه القراءة، هذه المراجع وترتيبها بحسب أهميتها ومدى الاعتماد عليها في إنجاز البحث. كما أنه من خلالها يستطيع أن يحدد المراجع التي لها علاقة بموضوع بحثه، ويستبعد بعض المراجع نهائيا أما لعدم صلتها بموضوع بحثه أو لهبوط مستواها.

٢. القراءة العامة: ويقرأ الباحث فيها الموضوعات التي قام بتحديدها، وتدخل في نطاق بحثه، ويتم اختيار الأجزاء التي سيتم اقتباسها والتي لها صلة بالموضوع.
٣. القراءة العميقة: ويقرأ فيها الباحث البحوث وثيقة الصلة بموضوعه بتمهل وعمق، حتى يستفيد منها في تكوين فكره وتطويره كما يمكنه الاقتباس منها أيضا.

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، المرجع السابق، ص١٤٢.

المطلب الثاني

تدوين المعلومات

يهدف الرجوع إلى المصادر والمراجع إلى جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع بحثه. وجمع المعلومات لا يكون إلا بتدوين ما يحصل عليه الباحث منها.

وتأتي ضرورة التدوين من أن حافظة أو ذاكرة الباحث قد لا تعي كثير مما يقرأه. فمرور الوقت، وتكاثر القراءات، وتنوع المراجع كل ذلك كفيل بطرد العديد من الأفكار والمعلومات خارج وعي الذاكرة، لتكون في جانب النسيان من الحافظة. فإن حاول الباحث جمع شتات تلك الأفكار واستجماع ذاكرته، عز عليه نيل ما يريد، وإن استطاع جاءه منها خليط متفرق ومرتبك، ليس بمكنته أن يميز فيه بين الغث والهزيل، أو بين القيّم والتافه.[1]

ومما سبق نخلص إلى السؤال الآتي:

أولا: ما المقصود بالتدوين؟

التدوين معناه نقل المعلومات والبيانات الواردة في مرجع أو مصدر، أو استمارة أو استبيان، أو في مقابلة، والمتصلة بموضوع البحث، وتسجيلها كتابة على دعامة مادية، أو أوراق أو اسطوانات الكترونية، بطريقة تسهل استرجاعها وقت اللزوم للاستفادة منها في البحث.[2]

---

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١١٧.

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية...، مرجع سابق، ص١١٨.

ويقتصر التدوين على الجزئية أو المقطع الموجود في مرجع معين، والذي يهم موضوع البحث.

وتساعد عملية تدوين البحث على اتقان الصياغة للأفكار والاقتباس، كما تساعده بنحو أهم على تصنيف المعلومات والبيانات وفقا لخطة البحث المبدئية التي وضعها، وكذلك تساعده على توضيح بعض جوانب تلك الخطة بموجب الجديد من المعلومات التي يقوم بتدوينها.[1]

ثانياً: طرق التدوين

ويطلق عليها البعض (نظم التدوين)، وتتمثل في: التدوين عن طريق البطاقات، التدوين عن طريق الملفات، التدوين عن طريق التصوير الضوئي، التدوين عن طريق الكمبيوتر.[2]

١- التدوين عن طريق البطاقات

ويقصد بالبطاقات أو فيشات البحث، أوراق مقواه مسطرة (ورق سميك) بمقياس معين، عادة ما يكون ١٠سم ×١٠سم، تخصص لتسجيل الباحث المعلومات التي يحصل عليها من المراجع المختلفة.

ويلاحظ في إعداد البطاقات أن تكون، بقدر الإمكان، ذات ألوان مختلفة، حتى يمكن تخصيص لون معين لكل فصل أو مبحث من مباحث الفصل. كما يجب أن تكون ذات حجم واحد يمكن ترتيبها وتنظيمها بسهولة، وينصح بألا تكون البطاقات ذات

---

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، المرجع السابق، ص١١٩.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد...، المرجع السابق، ص١٤٤.

حجم أو مساحة كبيرة لأن ذلك قد يغري الباحث على تدوين العديد من المعلومات على البطاقة الواحدة.[١]

ويوجد مجموعة من الضوابط في حال الاستعانة بالبطاقات لتدوين المعلومات. وهذه الضوابط تتمثل في الآتي:[٢]

١- يكتب على كل بطاقة اسم المؤلف واسم الكتاب وتاريخ النشر والصفحة. ثم تدون المعلومة التي اقتبسها من المرجع.
٢- يجب الكتابة على وجه واحد فقط في البطاقة.
٣- يمكن استعمال أكثر من بطاقة في عرض معلومة واحدة ولكن بشرط مراعاة الترقيم لتسهيل الرجوع إليهم.
٤- يكتب على كل بطاقة من أعلى موقع المعلومة المقتبسة من خطة البحث.
٥- عند البدء في كتابة البحث، يبدأ الباحث في تجميع كل البطاقات التي تتعلق بموضوع واحد معا، ثم يطلع عليها جيدا، ويبدأ الكتابة منها، مع مراعاة ضوابط الصياغة.

نموذج البطاقة (كارت) تدوين المعلومات

اسم المؤلف/
عنوان الكتاب/
البلد والناشر وسنة النشر/
الموضوع/

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية...، المرجع السابق، ص١٢٠.

(٢) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية...، مرجع سابق، ص٧٦-٨٠.

المادة العلمية: ....

٢ – التدوين عن طريق الملفات

وهي عبارة عن ملف أو أكثر من الورق المقوى أو البلاستيك المزود بحلقات معدنية قابلة للفتح والغلق، يوضع فيه الأوراق المثقوبة، بحيث يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات، وفق تبويب خطة البحث، ويقوم الباحث بتدوين ذات البيانات المشار إليها في البطاقات.

ودون شك، أن طريقة الملفات تتفادى بعض عيوب طريقة البطاقات، بل وقد يتم وضع المادة العلمية فيها أما كتابة أو نسخا أي تصويرا.[١]

٣ – التدوين عن طريق التصوير الضوئي:

وتتمثل في قيام الباحث بتحديد الصفحات الخاصة بموضوع بحثه في مرجع معين، ويقوم بأخذ صورة ضوئية لها (Photocopy) لهذه الصفحات، بدلا من كتابة المعلومات على بطاقة أو في ملف. ويقوم الباحث بتدوين بيانات المرجع على مجموعة الأوراق المصورة، التي تتمثل في اسم المرجع واسم المؤلف ودار النشر وسنة الطبع كما يقوم بكتابة عنوان الفصل أو المبحث أو المطلب أو الفرع الخاص به هذه المعلومات

(١) د. مصطفى البنداري أبو سعدة، المنهجية القانونية...، مرجع سابق، ص١٩٩.

المصورة، ثم يقوم بوضع هذه الأوراق المصورة في ملف أو دوسيه خاص بالفصل أو المبحث أو المطلب أو الفرع.[١]

وطريقة البحث أو النسخ منتشرة جدا، حيث توفر وقت وجهد الباحث في التدوين اليدوي. ولذلك تقوم بعض الجامعات بتوفير أكبر قدر ممكن من آلات التصوير، ويقوم الباحث بنفسه بالتصوير، أو استعارة المرجع القابل للإعارة، أو تصويره خارج المكتبة.[٢]

٤ – التدوين عن طريق الكمبيوتر:

تقتضي هذه الطريقة أن يكون لدى الباحث كمبيوتر محمول خاص به (لاب توب) وقيام الباحث بعمل ملفات داخل الكمبيوتر الخاص به، باستخدام برنامج خاص بذلك، على أن يخصص الباحث لكل فرع، أو مبحث أو مطلب أو فصل ملفا خاصا، ويكتب على كل ملف عنوان الفرع أو المبحث أو المطلب أو الفصل الخاص به، ثم يقوم بتدوين المعلومات والبيانات مصحوبة بتدوين البيانات الخاصة بالمرجع الذي أُخذت منه، ويحتفظ بمجموعة من الملفات في ذاكرة الكمبيوتر أو على أسطوانات أو فلاشه لحين كتابة البحث أو الحاجة إليه.[٣]

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث...، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٢) د. مصطفى البنداري أبو سعدة، المنهجية القانونية...، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث....، مرجع سابق، ص١٤٨.

الفصل الخامس

كتابة البحث العلمي

من الصعوبة بمكان تحديد وقت أو زمن البدء والشروع بكتابة البحث، بوصفها المرحلة المهمة من مراحل إعداد البحث، وللكتابة أصول ينبغي إتباعها، ومنها بوجه خاص (لغة الكتابة). إذ يجب أن تبتعد لغة البحث عن الصعوبة، ولذا قيل (أن اللغة الفضلى هي التي تعطي المعنى في أقل عدد من الكلمات).[١]

ويحتاج الباحث إلى أسلوب قانوني جيد ومكين وإتباع الأصول العلمية في كتابة الأبحاث، ومن أبرز النقاط التي ينبغي على الباحث الانتباه إليها أثناء كتابة البحث:

- القراءة الممعنة والمتأنية، والفاحصة، والناقدة، وهضم كافة المعلومات والأفكار، وإعادة التعبير عنها بأسلوبه الخاص.
- التقدير والاحترام والاعتراف بحقوق الآخرين عند الاستشهاد برأي أو فكرة تعود لمؤلف ما، ووضعها داخل الاقواس.
- الابتعاد عن تقليد الآخرين، والاهتمام بإبراز شخصيته، وتأثيره بأفكاره.
- الموضوعية عند إبراز النقد، وإتباع الأسلوب المهذب وعدم التقليل من جهود الغير.[٢]

ونتناول في هذا الفصل ضوابط كتابة البحث، وكيفية توثيق الهوامش، وإعداد قائمة المراجع والمصادر، وأخيرا طبع البحث ونشره، وذلك في المباحث الآتية:

---

(١) د. فاير محمد حسين، المنهجية القانونية ...، مرجع سابق، ص٨٥.

(٢) د. عصمت عبد المجيد بكر، أصول البحث القانوني، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

المبحث الأول

ضوابط كتابة البحث

وتتمثل هذه الضوابط، في مجموعة من الأسس والقواعد يتعين مراعاتها عند كتابة البحث، ونتناولها فيما يأتي:[١]

أولاً: الالتزام بأسلوب كتابة البحث العلمي القانوني: من المسلم به، هو أن أسلوب كتابة البحث هو المعيار الذي يبرز الفروق بين مهارات الباحثين، بوصف أن المعلومات والأفكار موجودة في المراجع، وتحت نظر جميع الباحثين، إلا أن ما يميز باحث عن آخر هو قدرته على التعبير عن هذه الأفكار وعرضها بأسلوب واضح وشيّق، ومناقشتها بطريقة منهجية ومنطقية.[٢]

ويتميز أسلوب كتابة البحث القانوني بعدة خصائص نعرضها كالآتي:

١ – دقة التعبير والإيجاز والوضوح

لكل علم مصطلحاته وتعريفاته الخاصة به وكذلك علم القانون، فله لغته، لغة القانون. والقانون هنا يشير إلى القانون الوضعي أي مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لشئون الناس التي تكوّن النظام القانوني الساري في زمان ومكان معينين.

والكتابة بلغة القانون أنواع، وهي تتميز من ناحية وظائفها وتراكيبها إلى ثلاثة أنواع، هي: الصياغة القانونية/ الشرعية، والكتابة القانونية/ القضائية، والكتابة القانونية/ الأكاديمية، ويندرج تحت هذا النوع لغة الأبحاث القانونية المقدمة للنشر في المجلات

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٥٥.

البحثية الأكاديمية القانونية، وكذلك الأمر في الكتب الخاصة بتدريس القانون أو في حقل من حقول القانون.[١]

وتفترض الكتابة القانونية استعمال لغة سليمة من الناحية النحوية والإملائية ومتسلسلة وسلسة ومترابطة وبعيدة عن التمحور حول الذات والتهجم والتهكم والسخرية بالآخرين.

وتفترض الكتابة القانونية أسلوبا مغايرا للأسلوب السردي أو القصصي أو الجمل المنمقة. ولهذا من الواجب استعمال:

- جمل واضحة ومعبرة ومباشرة، دون زيادة أو نقصان. كما أنه لا يجب أن يحتوي البحث على ادعاءات غير مبررة أو موثقة.
- جمل بسيطة أو مبسطة، فتحتوي كل جملة على فكرة واحدة قدر الإمكان فتعبر اللغة عن الفكرة مباشرة وعند الغموض إعطاء أمثلة.
- لكن لا يجب تقديم الدراسة أو المعالجة كل جملة واحدة، ولتجنب ذلك، يجب استعمال إرشادات الترقيم بطريقة جيدة.
- أن تكون الجمل المستعملة حية وغير قديمة وبالية.[٢]

٢ – عدم المبالغة في استخدام الأساليب الجمالية في الكتابة:

سبق الإشارة إلى أن اللغة القانونية أو بالأدق الكتابة القانونية وخاصيتها المغايرة للأسلوب السردي أو القصصي، والأساليب الأدبية، المحضة كالمحسنات البديعية،

---

(١) د. عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن، ٢٠١٢، ص١٨٥-١٨٦.

(٢) د. عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، المرجع السابق، ص١٨٨.

والاستعارات المكنية، والتشبيهات، ما دام البحث في غير حاجة إليها، لكن لا ما نع أن تستخدم هذه الأساليب، عرضا، لتوضيح فكرة ما، أو لعرض رأي معين.[١]

٣ – التسلسل: وتتسم كتابة البحث القانوني بالتسلسل والانسياب المنطقي والتماسك بين الأفكار.

وترتبط الفقرات بعضها ببعض عن طريق روابط لفظية مثل (حيث أن...، وكذلك...، يبدو أن...، يتضح من ذلك...، خلاصة ما سبق....، كقاعدة عامة... إلخ).[٢]

ويقتضي التسلسل والانسياب المنطقي الاستمرارية في استعمال صيغ الأفعال، فلا يتنقل من صيغة المضارع إلى صيغة الماضي دون مقتضى. فالانتقال المفاجئ غير المبرر يؤدي إلى التخلخل والاضطراب غير المرغوب في صياغة العمل العلمي.[٣]

ثانياً: الالتزام بقواعد اللغة العربية:

يتعين على الباحث الالتزام في كتابة بحثه بقواعد اللغة العربية، سواء من ناحية تنظيم الكتابة بمعرفة علاقات الترقيم والضبط. أو من ناحية ضبط المعنى بالالتزام بالقواعد النحوية في ضبط الكلمات والمعاني.[٤]

وهذا ما ندرسه على الوجه الاتي:

١ – علامات الترقيم الضبط:

---

(١) د. أيمن سعد سليم، سياسات البحث القانوني، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية ....، مرجع سابق، ص١٥٩.

(٣) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية ....، المرجع السابق، ص١٦٠.

(٤) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث القانوني، مرجع سابق، ص١٤١.

علامات الترقيم الضبط هي رموز شكلية تؤدي وظائف في أي لغة. ولغتنا العربية غنية بهذه العلامات التي تضبط الكلام وتؤدي إلى إدراك المعنى المقصود منه.[1]

ونورد فيما يأتي – بإيجاز – أهم علامات الترقيم، واستعمالاتها مع الأمثلة:

علامات الترقيم [2]

العلامة	اسمها	متى تستعمل	مثال
(.)	النقطة	* في نهاية الجملة التي تم معناها	الأيام دُول. أشرقت الشمس
		* في نهاية جملة الامر	خذ العفو، وامر بالمعروف. واعرض من المشركين.
(،)	الفاصلة (الشَولة)	* بعد لفظ المنادى	يا محمد، احضر الكتاب
		* بين جملتين بينهما حرف عطف	اقرأ الدرس جيدا، ثم فكر فيه جيد
		* بين الكلمات أو الجمل المتضادة	أنت، لا عبد الله، من تكلم
		* بين الأعلام بدلا من حرف العطف	مكة، المدينة، الرياض من أكبر مدن المملكة
		* بين أنواع الشيء أو أقسامه	أقسام الكلمة: اسم، وفعل، وحرف
		بين القسم وجوابه	تالله، لأصافحنك
		* بين جملة الشرط وجواب الشرط	إن تدرس، تنجح
(؛)	الفاصلة المنقوطة (الشَولة المنقوطة)	* بين الجملتين اللتين إحداهما سبب في الأخرى	إذا اشتد الحر، فإن الناس يذهبون إلى المصايف

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية ....، المرجع السابق، ص١٥١.

(٢) منقول عن د. مصطفى البنداري بوسعدة، المنهجية القانونية ....، مرجع سابق، ص٢١١.

(:)	النقطتان	* بعد أقول وشبهه	قال عبد الله: إني أحب الصالحين
		* بين الشيء وأقسامه	أنواع المثلث: حاد الزاوية...
		* بعد لفظ مثل	الفعل: ما دل على حدوث في زمن مثل: قام
(؟)	علامة الاستفهام	في نهاية السؤال المبدوء بأداة استفهام	هل سافرت إلى مكة؟ – أنتك لأنت يوسف؟ – كيف ترسم هذا الشكل؟
(!)	علامة (التعجب – الانفعال– التأثير)	في نهاية الجملة التي فيها تعجب، أو فرح، أو حزن أو تأثر، أو دهشة	إن هذا لشيء عُجاب – يا حسرتاه – ما أجمل السماء – ما أجمل الربيع!
(–)	الشرطة	بين العدد والمعدود إذا كان في أول السطر	١–٢–٣– أولا – ثانيا – ثالثا –
(– –)	الشرطتان	يوضع بينهما الكلام المعترض	قال الشيخ للفتى – وكان قد استشارة – اصبر
("")	علامة التنصيص "التنضيب"	يوضع بينهما الكلام المنقول من كلام الآخرين بنصه وحرفه	قال صلّ الله عليه وسلم "من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد"
( )	القوسان	يوضع بينهما الكلام المفسر لما قبله	الذهب الأسود (البترول) يكثر في جزيرة العرب
		جملة الدعاء القصير	قال (رحمه الله) صلوا فرضكم
[ ]	القوسان الكبيران	يوضع بينهما الزيادة من الكاتب على الجملة المقتبسة من كلام الآخرين	أصدرت جامعة الرياض [جامعة الملك سعود حاليا] قرارا مهما ينظم قبول الطلاب
	القوسان المزهران	توضع عند الإشارة إلى الآيات القرآنية	

(...)	علامة الحذف	نقطة أفقية أقلها ثلاث وتوضع مكان الكلام المحذوف من كلام اقتبسه الكاتب	اركان الإسلام خمسة هي: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقامة الصلاة...
/	الشرطة الرأسية الأفقية	تُوضع بين لقب الشخص واسمه	انظر مؤلف الكتاب/

٢ – الالتزام بقواعد النحو والإملاء:

يعد إعتلال البناء اللغوي، بالأخطاء النحوية والإملائية، دليل ضعف البحث العلمي، وبرهان على تقصير الباحث، فالسلامة النحوية والإملائية هي ركن في البحث، والتقصير فيها تقصير فيه.(١)

ودون شك، فأن الأخطاء في القواعد، والأخطاء في الإملاء تشوه المعنى، وتقلل قيمة البحث وجدواه. لا سيما الأخطاء في القواعد البسيطة كالفاعل والمفعول وحروف الجر. لذلك على الباحث أن يراجع قواعد اللغة باستمرار ويطبقها دائما حتى لا ينساها.(٢) وفي حال تعذر ذلك، يجب على الباحث أن يعرض بحثه على متحصص في هذه القواعد ليصحح له ما ورد في البحث من أخطاء.(٣)

٣ – الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي:

من المسلم به أن هناك أخلاقيات للبحث العلمي متفق عليها محليا وعالميا وذلك بغرض حماية الإبداع العلمي.(٤) ويتعين على الباحث ضرورة الالتزام بأخلاقيات البحث

---

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية ....، المرجع السابق، ص١٦١.

(٢) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث ...، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٤) د. محمد السيد عرفة، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، ٢٠١٩، ص١٧٦.

العلمي عند كتابة بحثة، وهذا الالتزام يقتضي مراعاة الباحث لأمرين أساسيين، هما الابتعاد عن الافتخار وتضخيم الذات، والعدالة في الكتابة عن آراء الآخرين. فضلا عن ضرورة توافر الأمانة العلمية في الباحث.[١] وعلى المشرف العلمي الالتزام بالدقة المطلوبة للتأكد من الأمانة العلمية للباحث.

المبحث الثاني

الاقتبـــاس

الاقتباس: هو استشهاد الباحث في نقطة معينة بآراء الآخرين وأفكارهم، لتأكيد فكرة معينة، أو لتدعيم وجهة نظر، أو للمقارنة، أو لمعارضة رأي من الآراء.[٢]

ويحتل الاقتباس أهميته في الدراسات النظرية، لأن الباحث لا يبدأ من فراغ، وإنما يبدأ من حيث ما انتهي إليه غيره، ويعد الاقتباس دليلا على القراءة الواسعة للباحث، والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث القديم منها والحديث، مما يؤهل الباحث لاكتساب ثقة الآخرين، والاطمئنان لأفكاره وآرائه. وإذا كانت شخصية الباحث تتأكد من خلال آرائه وأسلوب عرضه، فأنها تتجلى أيضا من طريقة نقله واقتباسه، وقدرته على دمج ما اقتبسه في موضوع بحثه.[٣]

ونعرض لأنواع الاقتباس وضوابطه، فيما يلي:

---

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث ....، أصول وفنون البحث ...، المرجع السابق، ص١٤٤.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة ...، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية...، المرجع السابق، ص١٦٩.

أ – أنواع الاقتباس:[1]

١- الاقتباس الحرفي المباشر: يلجأ الباحث في الاقتباس الحرفي إلى النقل الحرفي لعبارات من بحوث الغير، ومن الكتب والمؤلفات والمجلات والدوريات، كما يمكن أن يكون من المحاضرات والندوات العلمية إن أمكن تسجيلها على دعامة مادية، كالشرائط والاسطوانات. وهنا يجب الإشارة إلى المصدر أو المرجع الذي تم الاقتباس منه.

٢- الاقتباس التلخيصي غير المباشر: في هذا النوع من الاقتباس يبتعد الباحث عن النقل الحرفي، ويلخص مضمون الفكرة أو الرأي الذي يريد الاستشهاد به، ويختصره، ويصيغه بأسلوبه الخاص مع المحافظة على جوهر الفكرة ومعناها، على نحو يوصله إلى الاستنتاج الذي قصده المؤلف بصورة موجزة. وهذا النوع من الاقتباس يكون عادة في حالة الاستشهاد والاقتباس الذي يزيد عن صفحة كاملة من المرجع أو المصدر الأصلي.

وفي الحقيقة، لا يخلو أي بحث من البحوث القانونية من الجمع بين نوعي الاقتباس معا، حيث لا يوجد بحث علمي قانوني يقوم على أحد نوعيّ الاقتباس فقط دون الآخر. فطبيعة البحث العلمي القانوني، تفرض على الباحث اللجوء إليهما معا، فالعمل العلمي الجاد يتميز بتنوع مصادره، وبمنهجية العرض للأفكار التي يثيرها، لذلك قد يجد الباحث أن ما وجده في مرجع ما يجب أن يتم اقتباسه حرفيا بنصه، دون إضافة أو حذف أو شرح أو تعليق، وقد يجد أن المعلومات المثبتة في مرجع معين تفترض دواعي حسن العرض والصياغة أن يتم تلخيصها أو شرحها أو التعليق عليها بعد تحليلها.

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية ...، المرجع السابق، ص١٠٤.

وتأسيسا على ما سبق يرى البعض،[1] أن منهج الاقتباس من المراجع ليس مسألة تحكمية، بل هي مسألة نسبية، مرنة، ومتغير بحسب طبيعة موضوع البحث وفرع التخصص الدقيق، ونوع المعلومات المراد اقتباسها، ووظيفتها، ونوعية المراجع التي يعتمد عليها، إذ أن هناك من المراجع ما يجب على الباحث أن يقتبس منها اقتباسا حرفيا نصيا، وهناك ما يمكن الاقتباس منها مع التصرف.

ب – شروط (ضوابط) الاقتباس:[2]

١- يفضل أن يكون الاقتباس من الأصل أي من المصدر أو المرجع الأصلي وذلك خشية أن يكون الاقتباس الأول قد تم دون تدقيق أو لم يكن أمينا. وإذا تعذر ذلك، وكانت ثمة ضرورة ملحة للاقتباس تعين على الباحث أن يشير إلى أن ما تم اقتباسه وارد في المحددة بياناته في الهامش.

٢- الالتزام بالأمانة العلمية والدقة في النقل أو التلخيص.

٣- الإشارة إلى مصدر الاقتباس، حيث يجب على الباحث أن يذكر اسم المؤلف عند أي اقتباس من كتاب أو أية وثيقة أخرى، ويُشار إلى مصدر الاقتباس في الهامش أسفل الصفحة ويعطي له رقم أو رمز معين.

ويجب ذكر المعلومات الآتية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر، رقم الصفحة. وبالنسبة للاقتباس من مقال أو بحث في مجلة، فالمعلومات التي تكتب هي، اسم المؤلف، عنوان الموضوع، اسم الدورية أو المجلة، الجهة التي تصدرها، رقم العدد، وتاريخ الصدور، ورقم الصفحة.

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث ...، المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية ...، المرجع السابق، ص ١٠٤. د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث ...، المرجع السابق، ص١٧٢.

٤- في حال اقتباس رأي فقهي ما لمناقشته، يقتضي التأكد من أن صاحب الرأي لم يَعْدل عن هذا الرأي فيما نشره بعد ذلك.

٥- يجب أن تكون الاقتباسات منتجة، أي ألا يكون الاقتباس هدفا بذاته لتزيين البحث، والتدليل على رجوع الباحث إلى العديد من المراجع والمصادر.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه يجب ألا تختفي شخصية وإسهام الباحث وراء كثرة الاقتباسات من الغير.[١]

٦- إذا اقتبس الباحث من كتاب أو دورية مكتوبة لغة اجنبية، عليه ترجمة ما أُقتبس إلى لغة البحث، وعليه أن يقرن الترجمة بالأصل، ويضعه أما في المتن أو في الهامش.

(١) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية ....، مرجع سابق، ص٨٧.

المبحث الثالث

توثيق المعلومات

التوثيق هو إثبات مصادر المعلومات ونسبتها إلى أصحابها، توخيا للأمانة العلمية، واعترافا بجهد الآخرين وحقوقهم.[1]

وذلك بتثبيت اسم المؤلف، واسم المرجع، وسنة النشر، والصفحة المشار إليها داخل المرجع، لأن ذلك يكون له أهمية كبيرة لمن يأتي بعدك من الباحثين والاطلاع على رسالتك، وإذا أراد أن يرجع إلى المرجع الذي ذكرته يسهل عليه الوصول إليه كلما كانت المعلومات عن المرجع موثقة توثيقا صحيحا.

أولا: أنواع التوثيق

يشمل توثيق المصادر والراجع نوعين:

١ – التوثيق في الهامش:

والهامش هو ما يخرج عن النص الوارد في المتن، بقصد الإشارة أو الشرح أو التعليق، وإذا وضع في الصفحة نفسها فيكون مفصولا عن المتن بخط أفقي يمتد إلى ثلث الصفحة، ويكتب بخط أصغر حجما من حجم الخط المكتوب في متن الصفحة.

وتنقسم صفحات البحث كقاعدة عامة إلى متن وهامش، يفصل بينهما خط أفقي قصير يمتد إلى ثلث الصفحة تقريبا، ويطلق على المتن على الجزء العلوي من الصفحة والهامش على الجزء السفلي منها. كما يطلق على الهامش في حال عدم تقسم صفحات البحث إلى متن وهامش، وعلى مجموعة الصفحات التي تخصص بعد كل فصل أو

(١) د. حمادة خير محمود، منهجية البحث العلمي ...، مرجع سابق، ص٨١.

مبحث أو قسم أو في نهاية البحث، لأسناد المعلومات والبيانات التي استند إليها الباحث في كتابته للفصول أو المباحث أو البحث بأكمله.[١]

ولا شك ان الهامش يختلف عن الحاشية، فالحاشية وجمعها حواشي، هي ذلك الفراغ أو البياض الذي يترك على جانبي الصفحة، ويحيط بالمتن. وتستخدم الحاشية في كتابة العناوين الجانبية، أو الفكرة الرئيسية للفقرة المدونة بالمتن، مثلما هو الحال في بعض الكتب والمراجع باللغة الإنجليزية، أو الإضافات أو التعليقات التي كان يراها المحققون للمخطوطات القديمة. وهذه كانت شائعة عند العلماء العرب والمسلمين ويطلق على الحاشية بهذا المعنى باللغة الإنجليزية Marginalization.[٢]

أنواع الهامش:

كتابة الهامش على نوعين هما على النحو الآتي:[٣]

النوع الأول: حيث يتم كتابة المراجع التي تم الاستعانة بها أسفل الصفحة مباشرة ويطلق على هذا الهامش Footnote وهو الهامش الأكثر شيوعا في الرسائل العلمية والمؤلفات العامة. وهو أكثر دقة ويساعد القارئ على متابعة المعلومات والوثوق من مصادرها مباشرة.

النوع الثاني: وفي هذا النوع من الهامش يتم كتابة المراجع في صفحات متتالية بعد خاتمة أو نهاية كل مبحث أو فصل. ويسمى هذا النوع من الهوامش Endnote وهو شائع الانتشار في بعض الأبحاث التاريخية. وكذلك منتشر استعماله في الرسائل

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث ...، مرجع سابق، ص١٧٦.

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، المرجع السابق، ص١٣٠.

(٣) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية ....، مرجع سابق، ص٩٢٧.

الجامعية في بعض الجامعات الإنجليزية. وليس لهذا النوع من الهوامش أي وجود في الرسائل العلمية القانونية في الجامعات العربية.

تنظيم الهامش:

يختلف الباحثون في تنظيم الهامش. فقد ينظم وفقا لترقيم مسلسل مستقل أو وفقا لترقيم مسلسل تتابعي جزئي. أو وفقا لترقيم مسلسل تتابعي كلي. وذلك على الوجه الآتي:[1]

الهامش وفقا لترقيم مسلسل مستقل: وهو الأكثر شيوعا وتطبيقا في الواقع. وفيه يستقل ترقيم كل صفحة بأرقام خاصة بها. فإذا انتهت فيبدأ الباحث في الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى، وذلك حتى ينتهي البحث.

الهامش وفقا لترقيم تتابعي جزئي: ويقوم على تتابع الترقيم بدءا من رقم واحد في متن صفحات كل فصل أو مبحث أو مطلب في البحث بترقيم مسلسل متتابع مستقل عن ترقيم صفحات الفصول أو المباحث الأخرى التي يتضمنها البحث، ويتم وضع الهوامش وفقا لهذا الترقيم. أما في أسفل كل صفحة أو تجميعها ووضعها في نهاية الفصل أو المبحث.

الهامش وفقا لترقيم تتابعي كلي: وفي هذا النوع من الترقيم يتم الترقيم في البحث بشكل تتابعي حتى نهاية البحث كله. ويتم أيضا إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها، وإما تجميع الهوامش ووضعها في نهاية البحث.[2]

---

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٢) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، مرجع سابق، ص١٤٨.

وظائف الهامش:

تتعدد وظائف الهوامش، حيث يتم استخدامها، لتحقيق المهام الآتية:[1]

توثيق المعلومات التي وردت في المتن.

دعوة للقارئ لإمكانية الرجوع إلى المراجع المثبتة للاستزادة منها إذا رغب.

يؤكد الهامش توافر الأمانة العلمية للباحث، وذلك بنسب المعلومات لأصحابها أيا كان حجم هذه المعلومات أو طبيعة تأثيرها في تكوين البحث.

يقوم الهامش بتوضيح بعض المعلومات وكتابة بعض الإيضاحات التي يرى الباحث وجوب إحاطة القارئ بها علما.

يشرح الهامش بعض المصطلحات أو التعريف ببعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن. وهذه هي الوظيفة التفسيرية للهامش.

يوفر الهامش الجهد والوقت للباحث وتزويد القارئ بالمعلومات التي تحقق استفادته ومتابعته العلمية.

يستخدم الهامش للإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات، ينصح القارئ بالرجوع إليها.

إحالة القارئ إلى مكان آخر من البحث، سابق أو لاحق ذكرت فيه مسألة معينة، أو وردت فيه دراسة لموضوع معين، تفاديا للتكرار.

---

(١) د. فايز محمد حسين، المنهجية القانونية....، مرجع سابق، ص٩٢، و د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي ....، مرجع سابق، ص١٣٣.

٢ – التوثيق في المتن:

تأخذ أبحاث أخرى بفكرة التوثيق بالمتن. وفي هذه الحالة يتم إسناد المعلومات والبيانات إلى من أخذت عنه من الغير داخل صفحة المتن عقب كتابتها مباشرة. والبحوث التي تأخذ بهذا النوع من التوثيق تخلو من الهوامش.[١]

أنواع التوثيق في المتن:

ينقسم التوثيق إلى نوعين:[٢]

التوثيق المختصر المباشر، والتوثيق بالأرقام.

التوثيق المختصر المباشر: ويتم هذا النوع من التوثيق داخل المتن، بوضع قوسين هلاليين عقب الفكرة المقتبسة مباشرة، ويكتب داخلها اسم المؤلف، واسم المرجع، ورقم الصفحة، دون ذكر بيانات المرجع التفصيلية، حيث تكتب البيانات الكاملة للمرجع في القائمة النهائية والتي تكتب في آخر البحث.

التوثيق بالأرقام: وهو الذي يتم عن طريق الإشارة إلى المرجع برقم معين يرمز إلى هذا المرجع، وبجانب الرقم الذي يرمز إلى المرجع رقم الجزء إن وجد، ثم رقم الصفحة، ويتم وضع هذه الأرقام بين قوسين هلاليين عقب الفكرة المقتبسة.

والجدير بالإشارة، أن التوثيق في المتن قليل الاستخدام مقارنة بالتوثيق قي الهوامش، وعلى الرغم من أنه يمتاز بصعوبة الوقوع في الخطأ عند إسناد المعلومات والبيانات، إلا أنه يحرم القارئ من ميزة تواصل القراءة ومتابعتها على نحو مباشر والاستغراق والتأمل بعمق في البحث، فيؤدي إلى انقطاع تسلسل الأفكار.[٣]

---

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة ....، المرجع السابق، ص١٨١.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة ....، المرجع السابق، ص١٨٢.

٣ – طريقة التوثيق في الهامش:[١]

إذا أرد الباحث أن يوثق المعلومة التي يدونّها عند تحرير بحثه، فيجب أن يكون التوثيق لأول مرة مشتملا على سبعة عناصر هي على الترتيب:

أ – في حال وجود كتاب واحد لمؤلف ويكون التوثيق لأول مرة كما يلي:

اسم المؤلف	عنوان الكتاب	رقم الجزء أو الطبعة	دار النشر	عاصمة النشر	سنة النشر	رقم الصفحة

مثال ذلك:

يحيى قاسم علي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، الطبعة الأولى، كوميت للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٢.

ويجب التذكير، أنه في حال جاء الغلاف خاليا من ذكر دار النشر، فيشار لذلك عند توثيق المرجع بعبارة بدون دار نشر (د. ن) وأيضا إذا خلى من ذكر تاريخ النشر فيذكر عند التوثيق عبارة بدون تاريخ نشر (د. ت) هذا بالنسبة لتوثيق الكتب.

ب – وفي حالة تكرار نفس المرجع في صفحة أخرى لنفس المؤلف يكون التوثيق على النحو الآتي:

يحيى قاسم علي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، المرجع السابق، ص٣٧.

أما بالنسبة لتوثيق الأوراق العلمية (المقالات) لأول مرة، فيجب ذكر البيانات الآتية على الترتيب:

---

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية ...، مرجع سابق، ص١٣٢. د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي ....، مرجع سابق، ص١٣٤.

اسم المؤلف	عنوان الورقة	اسم الدورية أو المجلة	رقم العدد والسنة	اسم الناشر	مكان النشر	تاريخ النشر

مثال ذلك:

يحيى قاسم علي، رد الاعتبار في القانون الجنائي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة عدن، المجلد الرابع، يناير – يونيو،٢٠٠١م، ص.

هذا، وعند توثيق النص القانوني، يجب الإشارة إلى القانون، ورقم وسنة إصداره، بالإضافة إلى رقم النص المشار إليه.

ويجب على الباحث أن يقتبس من المصدر الأصلي، حيث لا يجوز له الاقتباس أو النقل من اقتباسات أو ينقل من باحث آخر،[١] وهو ما يطلق عليه البعض الرجوع من خلال اليد الثانية أو المرجع الوسيط.[٢]

(١) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة ....، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٢) بعد صدور كتابي المدخل لدراسة القانون القانونية، صدرت كتب في نفس الموضوع في كلية الحقوق جامعة عدن ونقلوا واقتبسوا منه ولكنهم لم يشيروا له بل أشاروا إلى المصادر التي رجع إليها الكتاب الأصل، ارجع لأي كتاب من تلك التي صدرت وسترى ذلك.

الفصل السادس

إخراج البحث العلمي

ونتناول في هذا الفصل مراحل الكتابة والشكل – النهائي للبحث وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

مراحل كتابة البحث

يفرق الباحثون بين مرحلتين في الكتابة. مرحلة الكتابة المبدئية أو عمل المسودة الأول. والمرحلة الثانية في الكتابة وهي المسودة الثانية. وهذا التقسيم يأخذ الأمر الغالب. إلا أن هذا لا يمنع أن بعض الباحثين يكتب مرة واحدة لا سيما الباحث المحترف الذي تدرب على البحث وتعود عليه.[1]

وسنتناول مرحلتي الكتابة في المطلبين الآتيين:

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون ....، مرجع سابق، ص١٥٠.

المطلب الأول

المسودة الأولى

يجب على الباحث عدم المخاطرة بالتسرع بإمساك القلم حتى يسطر بحثه، بل عليه أن يتهيأ ذهنيا ونفسيا لبدء مرجلة من أخطر مراحل البحث.

وعادة ما تكتب البحوث القانونية على مرحلتين على الأقل، تسمى المرحلة الأول المسودة الأولى للبحث، وتسمى المرحلة الثانية المسودة الثانية.

ويتم في المسودة الأولى للبحث كتابة المرحلة الأول بطريقة متسلسلة حسب خطة النهائية للبحث وجزءا جزءا، وتتم هذه الكتابة بعد الانتهاء من المراحل السابقة وفي هذه المرحلة تكون خطة البحث النهائية دائما مرشدة، ويقوم وفقا لهذه الخطة الرجوع إلى الملفات التي جمع فيها المعلومات، ويقوم بتفريغ هذه الملفات من البطاقات، ويقوم بكتابة الأفكار الواردة في هذه البطاقات بطريقة متسلسلة وفقا للخطة النهاية.[1]

ويجب أن يتغلب الباحث على صعوبة البداية بسرعة، وليعلم أنه كلما توغل في الكتابة، كلما ازداد اتقانه لها. لذلك يوصى دائما بأن يعيد الباحث قراءة الأجزاء الأولى من بحثه بعد إتمامه، فقد يرى تغيير بعضها.[2]

ولا شك في أن المسودة الأولى تعد بمثابة تدريب أولي للباحث في كتابة البحث. وعلى الباحث أن يعاود قراءة ما يكتبه في وقت لاحق ويفصل بين كونه كاتبا للبحث وقارئا له. حتى يستطيع أن يتبين الأخطاء والمشاكل التي تلحق بالأسلوب، فإذا ما أتم

---

(١) د. أيمن سعيد سليم، اساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٢) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون ...، المرجع السابق، ص١٥١.

هذه القراءة، وتبين مواضع النقص فيها، تلف إلى المرحلة الثانية في الكتابة وهي مرحلة المسودة النهائية.[١]

المطلب الثاني

المسودة الثانية

ويتم في المسودة الثانية للبحث إعادة كتابة المسودة الأولى مرة أخرى، بطريقة مطردة ومتسلسلة، مع ربط أجزاء المسودة الأولى ببعضها البعض، وتستغرق كتابة المسودة الثانية عادة وقت أقل بكثير من المسودة الأولى.[٢]

والخلاصة في أن المسودة الثانية هي محاولة لتنقيح ما تم صياغته في المسودة الأولى، وبمثابة بروفة للإخراج النهائي للبحث. فالباحث عليه القيام بمراجعة ما كتبه، خاصة بعد أن عايش موضوع بحثه وتشبع به ذهنه، وهي فرصة لتدعيم الآراء والأفكار التي سبق وصاغها، ومن هنا تكون في المراجعة تصحيح وإضافة، بل أن المراجعة مفيدة في كل الأحوال سواء اسفرت عن إضافة أو حذف أو تصحيح أو ترتيب أو تنسيق، ولذلك يجب مراعاة الآتي:[٣]

١. مراجعة الخطة النهائية للبحث، ووضع تصور نهائي لها.
٢. المحافظة على توازن أقسام البحث وأجزائه.

---

(١) د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، المرجع السابق، ص١٥٤.

(٢) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة ...، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣) د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة ...، المرجع السابق، ص١٩٠. و د. أيمن سعيد سليم، اساسيات البحث القانوني، مرجع سابق، ص١٠٧.

٣. التخلص من تكرار المعاني والسرد الزائد للمعلومات، والتأكد من وضوح الأسلوب وسلامة الصياغة.
٤. التأكد من الترتيب المنطقي للعبارات والفقرات، ورفع التناقض بين الأفكار الذي قد يوجد في المسودة الأولى نتيجة طول فترة إعدادها.
٥. مراعاة التوافق في اختيار العناوين الأساسية والفرعية، وإزالة ما قد يوجد بينها من تعارض.
٦. مراجعة الهوامش جيدا، وضبط ما قد يكون شابها من أخطاء.
٧. مراجعة الأخطاء اللغوية والشكلية في البحث.

وبعد التأكد من مراعاة ما سبق ذكره، يقوم الباحث بكتابة المقدمة، ويراعي فيها أن تشكل تمهيدا موجزا، ومدخلا مباشرا لموضوع البحث، وأن يستخدم صيغة المستقبل لما سيعرضه في البحث. ثم يقوم الباحث بعد ذلك بكتابة الخاتمة، ويرى فيها أن تكون موجزة، وأن تقتصر على نتائج البحث ومقترحاته،[١]، دون التطرق إلى سرد وإعادة المعلومات التي تمت كتابتها في صلب البحث، وأن يستخدم صيغة الماضي لما عرضه في البحث.[٢]

(١) للأسف شاع استخدام كلمة (توصيات) واعتقد ذلك غير صحيح كون التوصية ملزمة، فالباحث يقترح ولا يوصي ولذلك أفضل اقترح.

(٢) د. السيد بعد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة ...، مرجع سابق، ص١٩٠.

المبحث الثاني

الشكل النهائي للبحث

بعد أن يكتب الباحث موضوع بحثه يقوم بترتيب أجزاء البحث وتنظيمه قبل الطباعة. وبشأن ذلك نصت المادة (٦٧) من اللائحة الآتي: (يجب أن تتوفر في الرسالة العلمية المواصفات الفنية الآتية:[١]

أ – الشكل العام:

١- تكتب رسالة الماجستير والدكتوراه باللغة العربية السليمة مع ملخص (Abstract) واضح باللغة الإنجليزية لا يزيد عن (٦٠٠) كلمة يتكون من ثلاث فقرات تحتوي على المقدمة والنتائج والتوصيات.

مقدمة البحث:

مقدمة البحث هي بوابة الدخول للبحث، وفيها يوضح الباحث أهمية موضوع البحث، ومنهجية البحث وصعوباته والاشارة إلى الدراسات السابقة إلى البحث وأهميتها للبحث، وإشكالية البحث وأسئلته التي يثيرها، ثم يستعرض أقسامه التي يتكون منها.

وتكمن أهمية المقدمة، في إبراز شخصية الباحث من خلالها وقدرته في عرض بحثه.

---

(١) اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٤٠ سنة ٢٠٠٨.

خاتمة البحث:

ويذكر الباحث فيها ملخصا للنتائج أو أهمها، وكذلك مقترحاته التي توصل إليها من خلال البحث. ويجب أن تكون الخاتمة موجزة ومكثفة وما توصل إليه من نتائج ومقترحات.

وبحسب المادة (٦٧) المشار إليها أعلاه، فقرة ٣.

يتم ترقيم الصفحات الأولى (صفحات المحتويات) بالحروف (أ – ب – ج – إلخ)، ويتم ترتيبها وفق الآتي:

ب – صفحة الغلاف الخارجي (المقوى) تحتوي صفحة الغلاف على:

عنوان الرسالة: كما تم اقتراحه وإقراره من قبل لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي في القسم والكلية وما تم المصادقة عليه في مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي. ويكتب في وسط الصفحة بعد ترك ٤سم في الجهتين اليمنى واليسرى.

تكتب بعد العنوان مباشر، وبعد ترك ٤سم، وبحرف أصغر من الحرف الذي كتب فيه العنوان العبارات الآتية:

((قدمت هذه الرسالة إلى مجلس كلية ... جامعة عدن وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة ..... في .....)

اسم الطالب، كما هو مسجل رسميا ويكتب في الجهة اليمنى.

اسم المشرف العلمي الأول، ويكتب في الجهة اليسرى.

اسم المشرف العلمي الثاني، ويكتب بعد اسم المشرف الأول.

السنة بالتاريخين الميلادي والهجري في أسفل الصفحة.

اسم البحث

قدمت هذه الرسالة إلى مجلس كلية الحقوق عدن وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام.

إعداد	إشراف
اسم البحث	أ. د. .....
	المشرف الأول

٢٠٢٣م – ١٤٤٥هـ

ج – تحتوي صفحات الفهرس على الآتي:

الصفحة أ: وهي الغلاف الداخلي ويكتب فيها ما تمت كتابته على الغلاف الخارجي (المقوى).

الصفحة ب: يكتب فيها الآتي:

أشهد أن هذه الرسالة / الأطروحة قد أنجزت تحت إشرافي بمراحلها كافة وارشحها للمناقشة.

المشرف العلمي

ويكتب في أسفل الصفحة ذاتها العبارة الآتية:

بناء على توصية المشرف العلمي ترشح الرسالة / الأطروحة للمناقشة.

رئيس القسم العلمي	النائب الأكاديمي أو النائب لشئون الدراسات العليا في الكلية

الصفحة ج: يكتب فيها ألآتي:

قرار لجنة المناقشة

بناء على قرار مجلس الدراسات العليا رقم..... بشأن تشكيل لجنة المناقشة لرسالة الماجستير/ أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (.....) للطالب: ..... نقر نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على الرسالة المشار إليها وقد قمنا بمناقشة محتوياتها، وفيما له من علاقة بها بتاريخ .... ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة ..... في تخصص ..... .

رئيس أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الاسم	
١-	.....
٢-	.....
٣-	.....

الصفحة د: يكتب فيها الإهداء

إن وجد ولا بد أن يراعى فيه الإيجاز.

الصفحة هـ:

يكتب فيها الشكر

يقتصر على من قدموا للباحث المعاونة الجادة سواء في الجانب العلمي أو اللغوي أو الجوانب الفنية الأخرى.

الصفحة و:

يكتب فيها قائمة المحتويات وأرقام صفحاتها بحسب فصول الرسالة.

الصفحة ز:

يكتب فيها الجداول وأرقام صفحاتها.

الصفحة ح:

يكتب فيها الأشكال وأرقام صفحاتها.

الصفحة ط:

يكتب فيها الملاحق وأرقام صفحاتها.

وبحسب المادة (٦٩) من اللائحة يكون الغلاف الخارجي للرسالة من الورق المقوى وباللون الأسود لطلاب القانون.

ويودع الطالب نسخة من رسالته لدى الجهات الآتية:[١]

- نسخة واحد لدى القسم العلمي وأخرى لمكتبة الكلية التي درس بها الطالب.
- نسخة لمكتبة مركز الظفاري للبحوث الدراسات اليمنية.[٢] مع قرص مرن (CD).
- نسخة للمكتبة المركزية مع قرص مرن (CD).
- نسخة للمكتبة العامة بمحافظة عدن.
- نسخة لمركز المعلومات بمحافظة عدن.
- نسخة لدائرة التوجيه المعنوي – فرع مكتب محافظة عدن.
- نسخة لوزارة التعليم العالي تودع في مكتبة جامعة صنعاء مع قرص مرن (CD).
- نسخة للجهات التي تستدعي الحاجة حصولها على هذه النسخة.

---

(١) المادة (٢) من اللائحة، سابق ذكرها.

(٢) ذكر في اللائحة اسمه السابق (مركز البحوث والدراسات اليمنية بجامعة عدن.

المصادر والمراجع

١- د. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٢- د. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث القانونية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، لم يذكر سنة النشر.

٣- د. أحمد قائد الصايدي، مناهج البحث التاريخي، الطبعة الثانية، المنار للطباعة وخدمات الحاسوب، صنعاء، ١٩٩٥.

٤- د. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة العاشرة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٢٢.

٥- د. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٩.

٦- د. أيمن سعد سليم، اساسيات البحث القانوني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.

٧- د. السيد عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.

٨- د. جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة نشر.

٩- د. حمادة خير محمود، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة نشر.

١٠- د. حمد سليمان المشوخي، تقنيات ومناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة نشر.

١١- د. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي (التركيز على البحث القانوني)، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢.

١٢- د. مصطفى البنداري أبو سعدة، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، دار الأهرام، ٢٠٢٣.

١٣- د. محمد السيد عرفة، أصول المنطق القانوني، الطبعة الأولى، دار الفكر القانوني، المنصورة، ٢٠١٣.

١٤- د. مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٥- د. قاسم هيال رسن، محاضرات في إعداد البحوث القانونية، العادل للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣.

١٦- د. فايز محمد حسين محمد، المنهجية القانونية والتدريبات القانونية العملية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٣.

١٧- د. عصمت عبد المجيد بكر، أصول البحث القانونية، بغداد، ٢٠١٧-٢٠١٨.

١٨- د. عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن، ٢٠١٢.

١٩- د. غازي حسين عناية، إعداد البحث العلمي (ليسانس - ماجستير - دكتوراه)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦.

٢٠- د. عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي، عمّان، دون سنة نشر.

وثائق رسمية:

- اللائحة التوضيحية لنظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٨.
- دليل كتاب البحث العلمي، جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥.

قائمة كتب المؤلف

١- المدخل لدراسة العلوم القانونية – نظرية القانون، نظرية الحق (دراسة مقارنة) كوميت للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢- ضمانات تأديب الموظف العام في تشريعات اليمن، العراق، مصر، فرنسا، مركز عبادي للدراسات وللنشر، صنعاء، ١٩٩٩م.

٣- السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الشوكاني للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٠٠م.

٤- السهل في تاريخ القانون، سلسلة الكتاب الجامعي، مطبعة جامعة عدن، ٢٠٠١م.

٥- السهل في تاريخ القانون اليمني، سلسلة الكتاب الجامعي، مطبعة جامعة عدن، ٢٠٠٤م.

٦- فصل الموظف العام (دراسة مقارنة)، مكتبة مركز الصادق، صنعاء، ٢٠٠٦م.

٧- السهل في المالية العامة، مكتبة مركز الصادق، صنعاء، ٢٠٠٦م.

٨- السهل في التشريع الضريبي، مكتبة مركز الصادق، صنعاء، ٢٠٠٧م.

٩- النظام القانوني والقضائي في عدن والمحميات وإتحاد إمارات الجنوب العربي، ١٨٣٩ – ١٩٦٧م، مكتبة مركز الصادق، صنعاء، ٢٠٠٨م.

١٠- سعودي أحمد صالح، (حياتي وفني)، صنعاء، ٢٠١٣م.

١١- المجتمع المدني في عدن ١٨٣٩ – ١٩٦٧م، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠١٤م.

١٢- السهل في التشريعات المالية والمصرفية، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠١٨م.

١٣- السهل في صياغة الاتفاقيات والعقود، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠١٨م. م

١٤- الغناء والموسيقى في اليمن (مدخل بيبلوجرافي)، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠١٨م.

١٥- كبير جاء في زمان الكبار (أوراق من حياة الفنان محمد عبده زيدي)، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠١٨م.

١٦- بلبل اليمن، عوض أحمد، أوراق من حياته الفنية، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠١٩م.

١٧- فضل كريدي فنان من بيت الفن، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠١٩م.

١٨- السهل في التشريع الضريبي، وفقا لقانون الدخل رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٢٠م.ر

١٩- السهل في القانون الإداري اليمني، الطبعة الأولى، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٢٠م.

٢٠- وثائق من الكثيري وسلطنتي العبادل والفضلي وولاية دثينة، الطبعة الأولى، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٢م.

٢١- معوقات تنفيذ الأحكام القضائية في اليمن، الطبعة الأولى، الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٢٠م.